الميثاق

iraqnc.net

من المبادئ الأساسية التي نص عليها الميثاق الوطني العراقي القضية الفلسطينية، وجاء في الفقرة الخامسة من المبدأ الثالث: ٥- القضية الفلسطينية
العمل على دعم حق الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه وقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس؛ ورفض ما يقوم به الصهاينة من استيطان وانتهاكات بحق الفلسطينيين.

الميثاق الوطني العراقي

@IraqianNCh @IraqianNCh

The Iraqi National Charter | صحيفة ناطقة باسم الميثاق الوطني العراقي

الأربعاء 6 ذو الحجة 1445 هـ | 12 حزيران 2024 م | العدد (52) | (10) صفحات

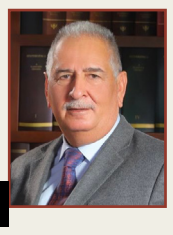

مقالات

بقلم : وليد الزبيدي

العراق ... وصفة للـ "فوضى"

ص3

(عضو اللجنة العليا للميثاق)

إقرار عطل طائفية ترسيخ لثيوقراطية العملية السياسية وهروب من الفشل نحو تدوير المشاكل لإشغال الشعب

افتتاحية الميثاق

صوت برلمان الإطار التنسيقي على العطل الدينية والرسمية في ظل غياب مكونات أساسية في العملية السياسية المبنية على المحاصصة الطائفية والتوافق السياسي ضمن المعادلة التي أسستها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الاحتلال بتوافق مع إيران؛ وهذا يؤكد الانقلاب على أحد أهم أصول التوافق في العملية السياسية الحالية بعد اختطاف البرلمان لصالح الإطار والتحكم بإدارته من خلال المندلاوي؛ وتبادل للأدوار بين قطبي المكون الشيعي في العملية السياسية (التيار والإطار) بعد ضبط إيقاعهما من النظام الإيراني، وعلى الرغم من الخلافات الحقيقية بينهم لكنهم رضخوا لمقتدى الصدر بإقرار يوم الغدير عطلة رسمية تفرض على العراقيين وفق سردية تاريخية أدخل فيها البويهيون ممارسات منحرفة وتبنتها الحركات المهداوية لتكفير الأمة الإسلامية، ومنها نكران خلافة أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهم وإشاعة أن النبي صل الله عليه وسلم حول الشورى إلى توريث للحكم، في سياقات دينية ليست موجودة حتى في أصول المذهب الجعفري الذي يقر بكتبه الرسمية بيعة الإمام علي بن أبي طالب للخليفة الأول والثاني والثالث رضي الله عنهم جميعا، لتنتقل بعدها قنوات الإطار التنسيقي وأعضاء برلمانه وناشطين إلى حملة ممنهجة للطعن والسب بالصحابة الكرام وهي طريقة مستهجنة تدلل على أن مشروع إعادة تدوير الطائفية في العراق هو الهدف الرئيس لأحزاب السلطة الطائفيين، بعد أن ألقاها العراقيون خلف ظهورهم ولاسيما بعد ثورة تشرين التي كشفت مخططات هؤلاء وميليشياتهم وإيران التي قتلت وجرحت الآلاف وفي مقدمتهم أبناء الجنوب الغيارى، لأنهم يريدون أن يغطوا على فشل حكومتهم التي أدخلت العراق في نفق مظلم على جميع المستويات وتظليل الشارع حول أكذوبة مقاومتهم ضد الكيان الصهيوني ومساندة غزة التي كشفت كذبهم وهذا ما تؤكده الأحداث حيث لم يتفاعل الشارع العراقي مع هذه النعرات الطائفية، ومن خيبتهم تحولت مقاومتهم إلى مقاومة الدجاج المقلي بعد سلسلة الهجمات على مطاعم في بغداد لتكشف تواطؤ مفضوح لحكومة السوداني وأجهزته الأمنية التي لم تحاسب هؤلاء، وكيف تجاوزوا حواجز التفتيش العسكرية؛ مما يؤكد أن سلاح الميليشيات أعلى من الحكومة.

وكشفت ازدواجية السلطات في العراق لأنه لو كان غيرهم فعلها لوضع على لوائح الإرهاب وجرى اعتقال حتى النساء، وهذا ما فعلته تلك القوات الأمنية في ذات اليوم بالاعتداء على متظاهري الناصرية السلميين وضرب النساء في موقف مخزي علما أن ميليشيات في المنصور ببغداد اعتدت على ضابط وخلعت رتبته وأهانته ولم تتحرك تلك القوات أو حكومة الإطار باعتقال أفراد هذه الميليشيات؛ ليتبين للعراقيين أن الحكومة لعبة بيد الخارجين على القانون وخاضعة للبلطجية من الميليشيات التي تستخدم السيارات الأمريكية ومقدرات الدولة.

إن سعي الأطراف السياسية في إعادة تدوير الطائفية هدف إستراتيجي لأن العملية السياسية بنيت على ذلك وهم من دونها سيموتون كما تموت السمكة عند خروجها من الماء؛ لذا علينا كعراقيين أن نعي أكثر ونرفض الطائفية ولا نسمح لهم بتدويرها، ونرسخ احترام جميع المذاهب والمكونات والديانات ونعتقد بخصوصيتها ولا ينبغي فرض ممارسات خصوصيات طائفة معينة على العراقيين جميعا؛ وإنما علينا تغليب المشتركات الوطنية والمصلحة العامة وأن نسير نحو التعايش السلمي والوئام المجتمعي والسعي الجاد في استعادة العراق من هؤلاء الطارئين الفاسدين الطائفيين.

فرض عطل يوم الغدير
مسعى طائفي وتقسم مجتمعي للتغطية على الإفلاس الحكومي

كشف إقرار البرلمان الحالي عطلة «عيد الغدير» عن إصرار حكومة الإطار برئاسة محمد شياع السوداني والأحزاب والميليشيات المنضوية فيها، بالمضي قدمًا في نهجها الطائفي الذي توارثته عن الحكومات المتعاقبة والتي صنعها الاحتلال الأمريكي للعراق بعد عام ٢٠٠٣.

وشكل فرض اعتماد ١٨ من ذي الحجة عطلة «عيد الغدير»، صدمة للعراقيين بما يمثله من إثارة للنعرات الطائفية والإخلال بالسلم المجتمعي.

واستهجن عراقيون فرض القانون الذي من شأنه أن يثير الحساسيات والمشاكل، ومخاوف من تحول النظام في العراق إلى «ثيوقراطي»، وأكدوا على أن مشروع القانون طائفي بامتياز لحرصه على إدراج مناسبات لطائفة مخصصة وفرضها على باقي أطياف الشعب العراقي.

وبحسب مراقبين فإن إقرار «عيد الغدير" يمثل نهجًا طائفيًا في فرض إرادة مكون على بقية مكونات الشعب العراقي والتي يجب احترام توجهها الديني والعقائدي وعدم فرض إرادة مكون معين عليهم.

وأكدت هيئة علماء المسلمين في العراق أن مقتدى الصدر اعتمد في خطابه الذي دعا فيه إلى فرض «عطلة الغدير» التأجيج الطائفي، والتهديد والوعيد لمن يخالفه الرأي؛ وهو ما ينذر بدخول العراق في موجة جديدة من المشاكل والفتن الطائفية.

البطريرك لويس ساكو:
الشعب العراقي بحاجة إلى دولة تحترم حقوقهم ولا تفرق بينهم

قال بطريرك الكنيسة الكلدانية في العراق والعالم لويس ساكو إن الشعب العراقي بحاجة إلى قيام دولة تحترم حقوقهم ولا تفرق بينهم.

وأكد البطريرك على أن الحل الذي يعيد الأمل إلى كل المواطنين العراقيين أيا كانت انتماءاتهم، هو قيام دولة ديمقراطية مدنية ومستقلة تحترم حقوق مواطنيها، ولا تفرق بين أحد وفق الديانات والمذاهب والقوميات

ووصف ساكو ما حصل منذ عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم بالخجول حيث لا وجود لملامح دولة توفر سبل العيش الكريم لأبنائها وتعتبر الحرية والعدالة والكرامة حقًا لا مطلبا.

انقطاع الكهرباء وارتفاع درجات الحرارة
تزيد من معاناة العراقيين

مع بداية كل موسم يعاني الشعب العراقي من سوء الخدمات في مدنهم بسبب الفساد المستشري في البلاد، فبعد أن غادرو مشكلة الفيضانات وغرق الشوارع بمياه الأمطار بسبب عدم وجود منظومة صرف صحي ها هم اليوم يدخلون بأزمة انقطاع الكهرباء وتجديد معاناتهم المستمرة منذ أكثر من عقدين من الزمن حيث الصف وارتفاع درجات الحرارة يرافقه انقطاع شبه تام للتيار الكهربائي في بعض مناطق العراق.

وتراجعت ساعات إمداد الطاقة الكهربائية بشكل ملحوظ في بغداد وباقي المحافظات مع ارتفاع درجات الحرارة وبدء موسم الصيف، ويعاني السكان من قلة ساعات إمداد الطاقة من شبكة منظومة الكهرباء الوطنية.

وعبر سكان المدن العراقية عن استيائهم من هذا الوضع والوعود الكاذبة التي يسمعونها كل عام؛ مطالبين بإيجاد حلول لهذه الأزمة التي يعانون منها منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن، ويحتج الشعب العراقي منذ سنوات طويلة على الانقطاع المتكرر للكهرباء، خاصة خلال فصل الصيف، إذا تتجاوز درجات الحرارة أحيانًا الـ ٥٠ درجة مئوية، وسط الوعود الحكومية الكاذبة بحل أزمة نقص الطاقة ولم يتحقق منها شيء.

البعثة الأممية تحدد موعدا لإنهاء عملها في العراق
بعد عقدين من الفساد والتستر على جرائم الإبادة في العراق

قالت هيئة علماء المسلمين في العراق إن بعثة الأمم المتحدة في العراق تلوثت على مدى سنوات بالفساد وحاولت تجميل العملية السياسية بما يخالف الواقع المرير الذي يعانيه العراقيون، مشيرة إلى أن قرار مجلس الأمن الدولي بإنهاء عمل بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي) نهاية ٢٠٢٥ بحجة أن البعثة حققت أهدافها تخالف الواقع المأساوي الذي يعانيه العراق. مؤكدة على أن القوة والإرادات الخارجية هي من يتحكم بالسلطة في العراق على مر السنوات الماضية وأن الحكومات المتتابعة ما هي إلا دمى تنفذ ما يطلب منها، مع زيادة تصرف وولوغ في الجرائم والمفاسد العظيمة في العراق المحتل.

وأشارت الهيئة إلى التناقضات بين الادعاءات الحكومية بوجود استقرار سياسي وأمني، والتأكيدات الأممية بانتشار الفساد وخطورة الوضع الأمني ولاسيما في المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات، فضلا عن تناقضات البعثة ذاتها التي تعترف بوجود مساوئ خطيرة في بنية النظام السياسي في العراق وتطبيقاته.

وأوضحت الهيئة أن مجلس الأمن تجاهل مشكلة العراق الحقيقية التي تكمن في النظام السياسي المفروض عليه، وفي الأحزاب والقوى والميليشيات المهيمنة على مقدرات العراقيين، وأنه بقراره قد خذل تطلعات الشعب العراقي، واصطف مع عصابة السوء السياسية، وبما سيؤدي إلى ترسيخ السلطة بين يدي الميليشيات التابعة لإيران، ويدخل العراق في دوامة جديدة من حلقات الانتهاكات والقتل وعدم الاستقرار.

حوار العدد

الدكتور مثنى حارث الضاري
مسؤول القسم السياسي في هيئة علماء المسلمين في العراق

حوار الميثاق

وأد مشروع الاحتلال هو هدف القوى المناهضة له؛ فهو الأصل الذي نبعت منه كل الشرور السياسية والطائفية، وغرتنا بسببه الجوائح والكوارث المادية والمعنوية، وإنهائه بالطريقة المناسبة هو إنهاء لكل متعلقاته ولا سيما المشاريع الطائفية والطموحات الإيرانية بالهيمنة على المنطقة، التي وصلت في هذه المرحلة حدودًا خطيرة

ص 5

مركز جنيف الدولي
يطالب بالتحقيق في جرائم الإخفاء القسري بالعراق

طالب مركز جنيف الدولي للعدالة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة من قبل الجهات الدولية المختصة للتحقيق في جرائم الإخفاء القسري في العراق، الذين اختفوا أثناء العمليات العسكرية التي قامت بها قوات التحالف الدولي والقوات الحكومية والميليشيات ضد مدينة الفلوجة والمناطق المجاورة لها، ومنها ناحية الصقلاوية.

وأكد المركز أن الضربات أدت إلى فظائع كثيرة، حيث كان الكثير منها نتيجة مباشرة وغير مباشرة للقصف المدفعي والغارات الجوية التي كانت لا تميز بين المدنيين وغيرهم، مشيرا إلى أن جرائم الإخفاء القسري في العراق أضحت محط اهتمام دولي وتمثل تحد للمجتمع الدولي لأنها جرائم ضد الإنسانية.

وقال المركز الدولي إن الميليشيات مارست عمليات قتل وإخفاء قسري للفارين من القصف المدفعي والجوي الذي طال مناطق واسعة من محافظة الأنبار ونينوى، حيث تم عزل النساء والأطفال عن الرجال واقتيد بعض الرجال إلى جهات مجهولة بينما قتل الباقون بدم بارد.

٣٣٣ انتهاكا للصحفيين
في العراق منذ شهر أيار العام الماضي

رصدت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق ٣٣٣ انتهاكًا بحق الصحفيين العراقيين خلال الفترة ما بين أيار ٢٠٢٣ إلى أيار ٢٠٢٤، مشيرة إلى أن الانتهاكات بحق الصحفيين العراقيين توزعت بين الاحتجاز والاعتقال والإصابات، فضلا عن مداهمة أو اقتحام أو هجوم مسلح ضد منازل الصحفيين ومقار وسائل الإعلام، واعتداء بالضرب، ومنع أو عرقلة العمل، إضافة إلى رفع دعاوى قضائية.

وأشارت الجمعية في تقريرها الصادر في اليوم العالمي لحرية العمل الصحفي، إلى أن جزءا من الانتهاكات بحق الصحفيين جاءت من قبل رؤساء المؤسسات التي يعملون بها، حيث واجهوا عقوبات فصل ونقل وتهميش وإقصاء، بسبب قولهم الحقيقة أو كشفهم ملفات فساد حكومية.

وبحسب منظمة (مراسلون بلا حدود) يقع العراق في المرتبة (١٦٩) من بين (١٨٠) دولة على مستوى العالم للعام ٢٠٢٤، في التصنيف العالمي لحرية الصحافة، متراجعا مرتبتين عن المرتبة التي سجّلها في العام الماضي.

العراق في المرتبة السادسة
بين الدول الأسوأ في حرية التعبير

أصدرت مجموعة (أرتيكال ١٩) المعنية بالحريات تقريرا بشأن حرية التعبير وقياس الحقوق والحريات، وحل العراق في المرتبة السادسة بين الدول الأسوأ بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا في حرية التعبير لمواطنيها وفقا للتقرير الدولي.

وذكر التقرير الدولي أن أزمة حرية التعبير تضرب أكثر من نصف سكان العالم حيث لا يمكنهم التعبير عن الرأي ولا يمتلكون حرية الاحتجاج والتحقيق للوصول إلى المعلومات لمحاسبة القادة والمسؤولين، ومنهم مقيد حتى من النشر على منصات الأنترنت.

واعتمدت مجموعة أرتيكال ١٩ في التقرير الذي أصدرته على قياس الحق في حرية التعبير والتواصل والمشاركة لجميع الأشخاص وليس فقط الصحفيين أو الناشطين.

المخدرات في العراق بين الانتشار وإفلات المجرمين من العقاب

يواجه المجتمع العراقي آفة المخدرات التي تضرب الشباب في العراق، وأخذت المخدرات تنتشر بشكل ملحوظ ومتزايد في المحافظات العراقية في العقدين الأخيرين، ولا سيما بين فئات المراهقين والشباب.

وتتسبب المخدرات في مشكلات عديدة منها هدم القيم والبنى الاجتماعية والتفكك الأسري تفاقم الأضرار الصحية والاقتصادية وتؤثر على الصحة وانتشار الأمراض المعدية. وارتفاع نسب الجريمة والعنف وازدياد الحوادث المرورية.

معهد المجلس الأطلسي الأمريكي: إيران هي الدولة الوحيدة من جيران العراق التي تمتلك نفوذًا كبيرًا وهيمنة واسعة على ملفات السياسية والأمن في العراق.

صحيفة إندبندنت عربية: إيران تعمل على تجميد عمل الميليشيات المسلحة في العراق ومنعها من ضرب أهداف إسرائيلية أو أمريكية في المنطقة، من أجل حماية استثماراتها الاقتصادية وإبقاء نفوذها قويًا.

المركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب: العراق هو البلد الأول في العالم الذي يضم أكبر عدد من المفقودين والمختفين قسريًا، والسلطات الحكومية لا تتخذ الخطوات اللازمة لمعرفة مصيرهم.

مجموعة Article ١٩ المعنية بالحريات: العراق في المرتبة السادسة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في حرية التعبير وقياس الحقوق والتواصل والمشاركة لجميع الأشخاص.

وزارة المالية في حكومة بغداد: حجم إيرادات الموازنة الاتحادية المالية تجاوزت الـ ٣٠ تريليون دينار في غضون الأشهر الثلاثة الأولى فقط من العام الجاري، ومع ذلك ما تزال السلطات تعتمد على الاقتصاد الريعي.

هيئة علماء المسلمين في العراق: تصعيد المستوطنين في (مسيرة الأعلام) في القدس المحتلة المصحوب بالإساءة والتطرف؛ هو جزء من محاولات جبر الانكسار الذي أصاب الاحتلال وحكومته.

حكومة الإطار التنسيقي
تتعاقد مع شركة (وهمية) بذريعة تطوير حقل غاز عكاز

كشفت مصادر صحفية، أن حكومة الإطار التنسيقي الموالية لإيران، تعاقدت مع شركة وهمية في تخصصها بذريعة تطوير حقل غاز عكاز في محافظة الأنبار، ناقلة قول عماد بالك (رئيس غرفة التجارة الدولية الأوكرانية في العراق): إن الشركة الأوكرانية التي تعاقدت معها وزارة النفط في بغداد لتطوير حقل عكاز الغازي بمحافظة الأنبار هي شركة وهمية ولا تستطيع التعامل مع حقل ضخم بهذا الحجم.

وأشار عماد بالك إلى أن الشركة الأوكرانية (يوكرزم ريسورس)، هي شركة صغيرة وغير قادرة على إنجاز هذا الاستثمار الكبير، مشيرًا إلى أن المسؤولين في الشركة قرروا العمل على تحشيد شركات أخرى للعمل في الحقل.

ومنذ أكثر من عقدين يعاني العراق من الفساد المالي والإداري الذي عززه نظام المحاصصة الطائفية، حيث تسبب الفساد بهدر المليارات من الدولارات تذهب إلى فاسدين ومتنفذين حزبيين وميليشيات مسلحة، فضلا عن تهريب جزء كبير منها إلى إيران لانعاش اقتصادها.

المركز العراقي: يجدد نداءه للأمم المتحدة للتدخل لوقف الإعدامات في العراق

قال المركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب إن حكومة بغداد الحالية، أقدمت على إعدام وجبة جديدة من المعتقلين ما يقارب ٢٤ شخصًا، في سياق حملات الإعدام السرية التي ترفض السلطات الحكومية في العراق الكف عنها على الرغم من الإدانات المستمرة من جانب الجهات والمنظمات الحقوقية المحلية والدولية.

وأشار المركز الحقوقي إلى وجود ١٠٠ جثة لمعتقلين جرى اعتقالهم في أوقات سابقة ولم يعرف أهلهم مصيرهم منذ سنوات عديدة، حيث تم إعدامهم في الأشهر الماضية من سنة ٢٠٢٤. مؤكدا على أن النظام القضائي في العراق ينتهك المعايير الدولية، ولا يلبي نداءات الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية بضرورة وقف عمليات الإعدام بحق المعتقلين.

واستشهد المركز بما صدر مؤخرًا عن الأمم المتحدة عن طريق بعثتها التي قالت: إن عمليات الإعدام غير المشروعة في العراق تصاعدت بوتيرة سريعة في العام الجاري (٢٠٢٤م)؛ وتشكل مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي.

تحت شعار الاهتمام بأدب الطفل واجب حضاري وإنساني

أقام الاتحاد الدولي للأدباء والشعراء العرب فرع العراق وبالتعاون مع اتحاد الإذاعيين والتلفزيونيين العراقيين فرع إقليم كردستان العراق ندوة حول أدب الطفل وأهميته وعملية تطويره على قاعة الطفل في المكتبة المركزية في كربلاء

وأكدت الباحثة والكاتبة ثائرة أكرم العكيدي مديرة فرع إقليم كردستان لاتحاد الإذاعيين والتلفزيونيين العراقيين ضياع حقوق الطفل العراقي منذ عام ٢٠٠٣ والإهمال المتعمد من السلطات الحكومية لمن هم مستقبل وأمل العراق، وتناولت الندوة تقصير المؤسسات الحكومية تجاه الطفل العراقي، وما ودور منظمات المجتمع المدني في تطوير ثقافة الطفل العراقي والمنعطفات الخطيرة والتحديات التي تواجه أطفال العراق.

العراق ... وصفة لـ "فوضى"

بقلم : وليد الزبيدي
(عضو اللجنة العليا للميثاق)

برؤية سياسية استشرافية ثاقبة قرأ عمرو موسى التداعيات الخطيرة لـ«العملية السياسية في العراق»، وفي وقت مبكر توقف عند خطورة هذه «العملية» فما أن طرحوا دستور عام ٢٠٠٥ للاستفتاء وظهرت تفاصيله حتى أعلن عمرو موسى احتجاجه على هذا «الدستور» واصفا إياه بأنه «وصفة للفوضى» وكان في حينها أمينا عاما للجامعة العربية، ويمكن القول إن هذا الاحتجاج قد جاء بعد مرحلتين سبقت ذلك في التأسيس والبناء لمستقبل العراق بكل ما يتضمنه من ألغام خطيرة، وقد تصدت القوى والأصوات الوطنية المخلصة للعراق وشعبه ومستقبل أجياله للمرحلتين السابقتين ولم تتوانى عن كشف خطورتهما وبالتفاصيل الدقيقة.

في العام ٢٠٠٥ أدخل المحتل الأميركي العراق في المرحلة الثالثة من بناء وتأسيس الفوضى والتخريب من خلال كتابة «الدستور» والاستفتاء عليه في الخامس عشر من شهر أكتوبر ٢٠٠٥، وقبل أن نتحدث عن خطورة هذا الدستور وتداعياته الكثيرة، ما ظهر منها وما مخطط له، لا بد من التوقف عند المرحلتين السابقتين، وهما :

الأول – اجتماع لندن: عقد الاجتماع في شهر كانون أول من العام ٢٠٠٢، أي قبل الغزو بعد أشهر، وبإشراف مباشر من المخابرات الأميركية واشترك فيه جميع الذين اشتركوا و يشتركون في العملية السياسية وحكومات بعد العام ٢٠٠٣، وتم الاتفاق على «برنامج» عمل لتنفيذه بعد الغزو، وأهم بنود هذا البرنامج تقسيم المجتمع العراقي طائفيا وعرقيا، و هو الطريق الذي يمهد لهؤلاء السيطرة التامة على مقدرات البلد وتنفيذ مخططاتهم على مراحل مدروسة.

الثاني – قانون إدارة الدولة: وهو نسخة من مقررات مؤتمر لندن، وكتبه البروفسور نوح فيلدمان يهودي أميركي من أصول عراقية وعمل مستشارا قانونيا في المنطقة الخضراء، تم البدء بمناقشته في «مجلس الحكم الانتقالي « في ١٦-١١-٢٠٠٣ ، وتم إقراره في ٨ آذار – مارس من العام ٢٠٠٤، واعترف الدكتور محمود عثمان في تصريح لقناة الجزيرة بالقول (كانت فصول القانون تأتينا باللغة الإنجليزية ونترجمها ونناقشها وفي حال لم نتفق على فقرات معينة يأتي بول بريمر ويأمرنا بالموافقة ويكون له ما يريد)، وبدون شك تحددت مسؤولية هذا «القانون» بنقل التقاسم والتأسيس الطائفي والعرقي من السطور المكتوبة في اجتماع لندن إلى أرض الواقع وأبرز تطبيق لذلك «مجلس الحكم الانتقالي» أسسه بريمر منتصف تموز ٢٠٠٣ . ووفقا لذلك بدأت عملية تقاسم الوزارات والمسؤوليات ومعها تقاسم ونهب ثروات البلد

الثالث - دستور العام ٢٠٠٥: ومن خلال إقراره وتطبيقه منحت الفرص للأحزاب الحاكمة لترسيخ «الطائفية « ومن ثم الشروع في برامج مرسومة منذ اجتماع لندن في العام ٢٠٠٢.

ولا يمكن لأحد نكران حقيقة أن كل ما يعصف بالعراق يحصل نتيجة للمراحل الثلاث التي ذكرناها، وبدون شك أن استمرار العملية السياسية سيفضي إلى ما هو أخطر وأسوء.

الهوية الطائفية على حساب الهوية العراقية

بقلم : د. يحيى السنبل
(أمين سر مجلس شيوخ عشائر الثورة العراقية)

في ظل ظروف استثنائية يعيشها العراق ناتجة عن الخلل في التوازن المجتمعي الذي أحدثه الاحتلال الغاشم وأدواته إلى جانب ما ارتكبه من جرائم وتخريب وتدمير ممنهج لكل القطاعات وفي كل المجالات

وعندما يتبنى الاحتلال الرؤية الطائفية التي في حقيقتها هي رؤية دينية منعزلة عن وقائع الدين الإسلامي الحنيف بإعلان تمييز طائفة على اخرى ودعم مكون على حساب مكون آخر وفق مشروع يهدف من خلاله المحتل وحلفاؤه وأعوانه لتمرير مخطط شرير يجعل من العراق بلدا معوقا في حالة سياسية هشة ليكون الفشل مرافقا لكل مؤسساته وغير قادر على إدارة موارده وإعادة بناء مأتم تدميره

لقد أعلن المحتل وفق طرح إيراني متفق عليه بمباركة أنظمة الغدر الحاقدة على العراق بأن الطائفة الشيعية في العراق تشكل الأغلبية في عدد السكان دون الاستناد إلى أي دليل أو تعداد سكاني وإنما اعتمد على أساس الولاء لعدد من الأحزاب الشيعية لمشروع الاحتلال للاستئثار بالسلطة والثروات وتسخيرها بما يثبت دعائم تلك الأحزاب الدينية والطائفية ويخدم التوجه الإيراني الحليف القوي للإدارة الأمريكية في السيطرة على العراق والمنطقة رغم إعلان حالة الخلاف بين الطرفين لخداع الشعوب العربية الذي يجري تمرير هذا المشروع القذر على حساب أرضها ووجودها ومقدساتها

وضمن حالة التخبط وفقدان الأمن وتعدد مراكز القوى وغياب السياسة والإدارة التي تعمل للنهوض بالعراق المثخن بالجراح وعدم التصدي لإغلاق ملفات المغيبين والنازحين والمهجرين والفشل في بناء عقد اجتماعي وطني جامع لكل العراقيين جاءت الدعوة الطائفية لإعلان يوم قد اختلقت فيه واقعة لا أصل لها لتكون عيدا لطائفة ومتنفسا للمتطرفين والإرهابيين والمجرمين لينفثوا من خلالها سموم الحقد والكراهية للإسلام ولصحابة الرسول الكريم وإعلانا بأن المحتل الغاشم وأدواته القذرة رغم ادعاءات الديمقراطية الكاذبة انما أعلنها دولة طائفية بعيدة كل البعد عن معاني الدولة المدنية الجامعة.

إن الفشل في صيانة سيادة العراق وتحقيق استقلاله الاقتصادي والمحافظة على مقدراته ورهن قراره المصيري بيد الاحتلال وحليفته ايران وتبني الإدارة الأمريكية لخدعة الأغلبية الشيعية أعطى الفرصة لأولئك الذين تركس الفتنة في أدمغتهم وركسوا في مستنقع الكراهية للأديان والمذاهب والطوائف الأخرى للعودة إلى مربع الطائفية والعزف على أوتارها لخدمة المشروع الإيراني الأكبر الذي يقتضي من خلاله لي ذراع حليفته أمريكا وتهديد مصالحها أو الرضوخ للمطالب الإيرانية بتوقيع الاتفاق النووي قبل نهاية فترة بايدن وحزبه الديمقراطي الأمريكي المساند لنظام الملالي في طهران

إن إعلان هوية الدولة الطائفية للعراق بتخصيص عطلة رسمية لطائفة معينة يسعى من خلالها المطالبون بإقرارها تحت التهديد والوعيد قد نسف كل التبجحات الأمريكية الفارغة

لقد كان التمهيد الإعلامي الأصفر عبر القنوات المعادية للعراق وبث مزاعم الأغلبية الشيعية والمظلومية عبر السنين كان ضمن رغم عدم وجود أي أدلة رسمية سوى أن هناك محافظات يقطنها الإخوة الشيعة أكثر من المحافظات التي يقطنها العرب السنة وهذا ليس بدليل فكثرة المحافظات في الجنوب جاء وفق حسابات خاصة بالأنظمة السياسية الحاكمة كل في وقته وإن كل الإحصاءات الخاصة بالتعداد العام للسكان لم تضع خانة المذهب لذلك استغل الطائفيون ومعهم القوى المعادية هذه الفقرة لممارسة الادعاءات الكاذبة بالأغلبية الشيعية والذي تبين بوضوح كذب هذه الادعاءات عندما أعلنت الامم المتحدة وقوات الاحتلال الأمريكي عبر الحاكم المدني بريمر أن نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠٠٥ كانت ٥٩٪ وقد شاركت فيها كل أطياف الشعب العراقي وقاطعها العرب السنة التي ظهرت نسبتهم جلية واضحة ٤١٪ رغم مشاركة منتسبي مؤيدي دكاكين أحزاب الفساد والجاسوسية المحسوبين على العرب السنة وهي نسبة ضئيلة ممكن أن تصل إلى ٢٪ من مجموع العرب السنة في العراق وهذا دليل موثق بشهادة الأمم المتحدة ان العرب السنة في العراق قد تزيد عن ٤٣٪ لذلك تسقط أكذوبة الأغلبية الشيعية التي استخدمها الاحتلال وأدواته من عصابات أحزاب الطائفة الذي كان ضمن مخطط إعلان الدولة الدينية الطائفية على غرار الدولة الإيرانية ولإعطاء الشرعية لإعلان الدولة اليهودية في فلسطين ضمن حلقات مترابطة لإثارة الفوضى وإذكاء نار النعرات الطائفية في المنطقة

إن حالة الفشل التي تعيشه هذه الأحزاب وعجزها عن تقديم ما يلامس مشاعر الجماهير من متطلبات مشروعه وحياة كريمة وشعورها بالهزيمة النفسية الداخلية بما تحمله من عقد الثأر والانتقام أعمى بصيرتها من تقديم خدمات وخطط لبناء العراق وما تحملته من وصمة عار أبدية عبر ما ارتكبته من إجرام في مشاركتها لكل أعداء العراق باحتلال أرضه كل ذلك جعل سياسة التخبط بالبحث في دفاتر الزمن المتهالكة لعل هناك مناسبة قد أشير اليها يوما وإن كانت بنكهة طائفية ودعوة للفتنة لكي تقتات عليها لعل ذلك يفتح أسارير صدور الخونة لإرضاء أسيادهم من الأشرار.

عودة المارقين

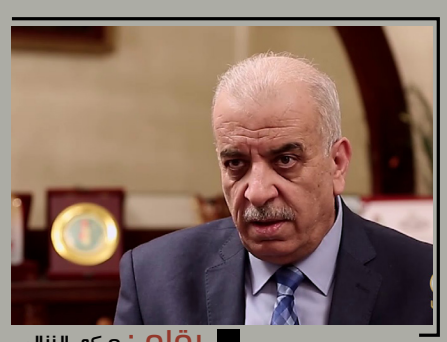

بقلم : مكي النزال
(عضو اللجنة العليا للميثاق)

منذ وطئت أقدام المحتل الأمريكي أرض العراق في ٢٠٠٣ بدأ دهاقنته يسخّرون ذيوله لتنفيذ مشاريع خبيثة بعضها عمره مائة سنة وتمتد جذورها إلى أقدم من ذلك بكثير.

لعل أهم وأقذر مشروع وضعه المحتل الأول في مطلع القرن العشرين كان مشروع الطائفية الخبيث والمستمد من حقبة الاحتلال البريطاني للهند حيث خططوا ورتبوا المؤامرات لإثارة الفتنة بين المسلمين والهندوس ونجحوا بتمزيق الهند وجعلها دولتين على أساس ديني ثم ثلاث دول على أساس عرقي هذه المرة.

هؤلاء البريطانيون وضعوا في حسبانهم تلك المخططات قبل أن يدخلوا العراق محتلين لكنهم فوجئوا بما يفسد مؤامراتهم مرة تلو الأخرى ولعل أهم مشروع مضاد لمخططاتهم كان بارزًا في ثورة العشرين المجيدة والتي سحقت كل الهويات الفرعية ورفعت راية العراق الكبير في كل مكان وفي قلوب العراقيين. ثورة العشرين لم تكن لطائفة بعينها بل شارك فيها السنة والشيعة ولم تكن لعرق واحد بل شارك فيها العرب والأكراد ولم تتعاون مع المحتلين سوى شرذمة صغيرة تبعت مصالحها الرخيصة فخسرت شرف الموقف إلى الأبد.

وحين عاد الأشرار تحت راية الولايات المتحدة الأمريكية لاحتلال العراق سنة ٢٠٠٣ كانوا قد أعدوا العدة لتمزيق النسيج العراقي قبل تلك السنة بعقود مستعينين بحليفتهم وذيلهم بريطانيا وخزينها المتعفن من معلومات وخطط وعملاء مأجورين ومساندين مغرضين من دول الجوار. ارتفع شعار مظلومية الشيعة ليكون أبرز عنصر لاستقطاب شريحة واسعة من شرائح المجتمع العراقي وظهر محللون ومسؤولون أجراء من أمريكا والعراق والعالم بأسره لينبشوا الفتن من التاريخ ويثيروا المشاعر الدينية لدى السذج كما استقطبوا القتلة والمجرمين بالمال والنفوذ وشكلوا المليشيات الطائفية واصطنعوا المشاكل من خلال التفجيرات التي استهدفت المواطنين والاغتيالات الكثيرة.

جاء الاحتلال بسفير خبير في الجريمة المنظمة وهو الذي اخترع وصمم ما حدث في كولومبيا وبلدان أخرى في العالم ليغرقها بدماء أبنائها ووفروا له مليارات الدولارات من أموال العراقيين والممولين الآخرين من دول تابعة للنظام الأمريكي فعمل جاهدًا على إشعال حرب طائفية في بلد تعايش فيه مواطنوه بمحبة ووئام على مدى أكثر من ألف سنة؛ لكن حين فشل بذلك ولم يقتل العراقي أخاه العراقي سخر المليشيات الأجيرة وبمساندة جيشه المحتل للعراق فنفذت هذه المليشيات أبشع الجرائم الطائفية في محاولة بائسة لجر العراقيين إلى الاقتتال كما حدث في بلدان أخرى، لكن العراقيين لم تنطل عليهم خديعة المحتلين (الغربيين والشرقيين) فلم يحملوا السلاح بالرغم من الفتنة الكبيرة التي افتعلها الاحتلال وذيوله.

اليوم يلوح المحتلون بالمليشيات نفسها التي نفذت المجازر الطائفية لكن بثوب (الشرعية) فلقد مهد لمشروعه الإجرامي بأن يصدر برلمانه قرارات مثيرة للفتنة ودفع برعاعه إلى المساجد لاستفزاز المسلمين كخطوة أولى لتنفيذ صفحة أخرى من مخططه الخبيث.

وفي نظرة إلى قلوب العراقيين نجد أن أكثر من ٩٠٪ منهم حاقدون على الاحتلال وذيوله ولا يمكن ان ينساقوا وراء هذه المؤامرات وأكبر دليل على ذلك مقاطعة الشعب العراقي كله للانتخابات المزورة التي لم تأت إلا بالقتلة والمفسدين.

وللحديث بقية...

(مقتبس عن رواية «بوم الخشب»).

خاتم سومري ثنائي الاستخدام

خاتم مصنوع من الذهب ومرصع بالياقوت الأحمر وفيه ختم يعود إلى العهد السومري ويقدر عمره بأكثر من ٥٠٠٠ عام، ويوجد في الخاتم ختم غير معلوم إلى أي جهة أو شخص يعود ذلك الختم، ولكن استطاع السومريون الجمع بين الجمال والحاجة حيث جعلوا الخاتم ثنائي الاستخدام فهو أنيق ويعطي جمالا وجاذبية لمن يرتديه وأيضا في نفس الوقت ختم يتم استخدامه في أي وقت.

كذلك فإن هذا الختم الموغل في القدم بمثابة توقيعنا الحالي، الأمر الذي يثبت مدى تحضر والتزام السومريون بالقانون وتوثيق كل عقودهم، وبذلك يحمي الحقوق ويرفع صوت القانون فوق كل صوت، ليبقى المجتمع السومري من أكثر المجتمعات تمدنا والتزامه عبر التاريخ.

طقوس الولادة عند السومريين

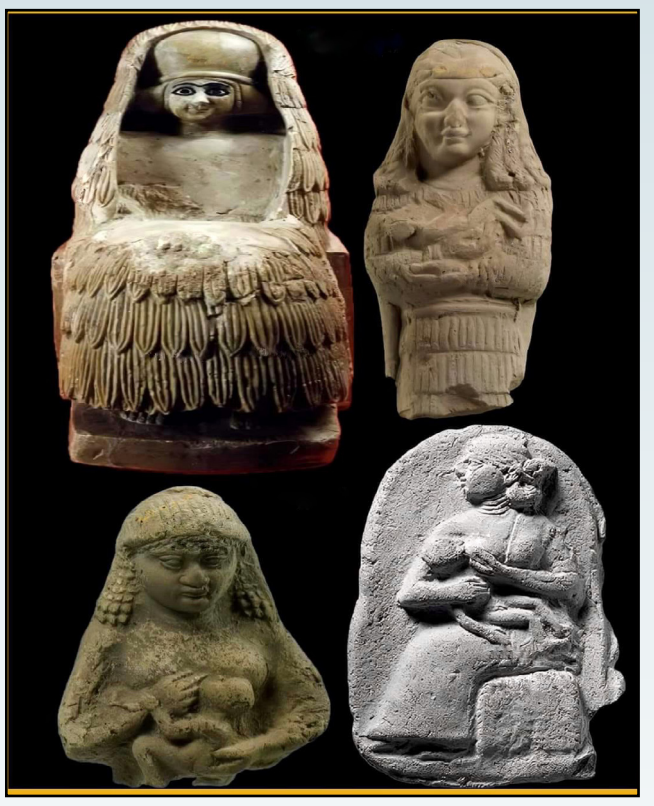

كان السومريون يعتبرون حمل المرأة حدث مهم جدا، حيث لا يمكنها إسقاط الجنين لأي سبب من الأسباب، وكانت المرأة الحامل تتلو تعاويذ وصلوات عديدة خلال فترة حملها حتى تضمن ولادة طفلا كامل.

وكانت الولادة تُجرى بشكل طبيعي أو بمساعدة القابلة التي غالباً ما كانت تأتي الى بيت الحامل في ساعة الولادة والتي تردد الصلوات والتعاويذ لتسهل الولادة، وكانت القابلة تقوم بتعصيب رأس المرأة اثناء عملية الولادة، وتجلب معها بعض الأدوية والعقاقير لمعالجتها.

وأيضا من المهام التي كانت تقوم بها القابلة هي تأييد نسب الطفل إلى الأم، وكانت الأم بعد الولادة تعتبر نجسة لذلك لا تقيم علاقة زوجية لمدة ثلاثين يوماً، وكانت تقوم برضاعة طفلها بنفسها أو بواسطة المرضعة.

وكان السومريون يعدون اسم الطفل بمثابة خلق أو ولادة أيضا فمن طقوسهم كانوا يطلقون الاسم على الطفل بعد الولادة مباشرة لأهميته.

ثلاث أميرات من بلاد الرافدين
كان لهن تأثير كبير على المجتمع

مر على بلاد الرافدين ثلاث نساء كان لهن أكبر تأثير على المجتمع الرافديني والعالم وهم:

الأولى: الأميرة «انهيدوانا» التي تعد أول شاعرة في التاريخ وأول امرأة تضع توقيعها على أعمالها الأدبية وقد أطلق عليها الآثاريون لقب شكسبير الأدب السومري.

والثانية: الأميرة «بيل شالتي نانا» التي أسست أول متحف في العالم إذ كانت منقبة آثار، وتاريخياً وهي أول من اخترع فكرة وضع كاتلوج تعريفي أمام كل قطعة أثرية في متحفها.

أما المرأة الثالثة هي «تابوتي بيلا تيكاليم» التي تعد أول كيميائية في التاريخ وأول من صنع العطور ونقل العالم إلى مستوى آخر من التحضر والرقي.

أهمية الكتبة
عند السومريون

أثبتت التنقيبات الأثرية أن حكام مدينة أوما في الألف الثالث قبل الميلاد أي في عصر فجر السلالات السومرية، كانوا يعملون بصفة كتبة وقبل أن يتسلموا مناصبهم الجديدة، وهو تقليد فريد من نوعه يعكس علو منزلة الكاتب عند أبناء بلاد الرافدين.

ولقب بعض الحكام بألقاب الكاتب، مثلا حاكم مدينة أشنونا اشو-ايليا من سلالة أور الثالثة بحدود (٢٠٢٨-٢٠٠٤) عام قبل الميلاد لُقب بـ (توب سار) أي الكاتب.

وفي العصر الآشوري الحديث، كان الكاتب هو الشخص الثالث في أي تنظيم إداري للدولة أو القصر أو المعبد.

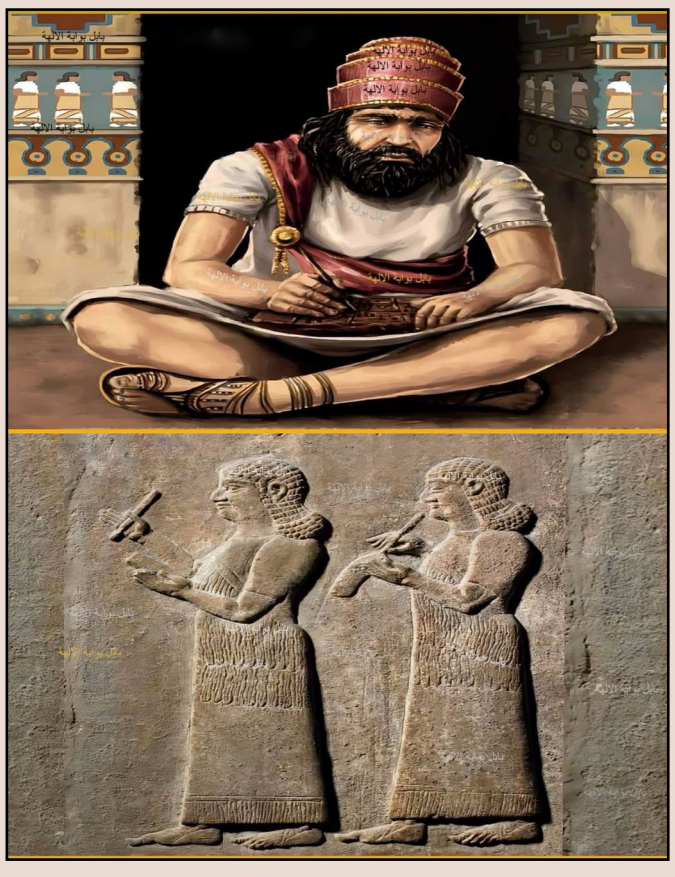

سلامٌ على بغداد

الشاعر العراقي الكبير
عبد الرزاق عبد الواحد

كبيرٌ على بغداد أنّي أعافُها ... وأني على أمني لديها أخافُها
كبيرٌ عليها، بعدما شابَ مفرقي ... وجفَّتْ عروقُ القلبِ حتى شغافُها
تَتبَّعتُ للسَّبعين شطآنَ نهرِها ... وأمواجَهُ في الليلِ كيف ارتجافُها
وآخَيتُ فيها النَّخلَ طَلعاً، فَمُبسِراً ... إلى التمرِ، والأعذاقُ زادٍ قطافُها
تَتبَّعتُ أولادي وهم يملأونها ... صغاراً إلى أن شَيَّبتهُم ضفافُها!
تتبَّعتُ أوجاعي، ومسرى قصائدي ... وأيامَ يُغني كلَّ نفسٍ كفافُها
وأيامَ أهلي يملأُ الغيثُ دارهَم ... حياءً، ويُرويهم حياءً جفافُها!
فلم أرَ في بغداد، مهما تلبَّدتْ ... مَواجعُها، عيناً يهونُ انذرافُها
ولم أرَ فيها فضلَ نفسٍ، وإن ذوَتْ ... ينازعُها في الضائقات انحرافُها
وكنّا إذا أخَنَتْ على الناس غُمّةٌ ... نقولُ بعون الله يأتي انكشافُها
ونغفو وتغفو دورُنا مطمئنّةً ... وسائِدُها طُهرٌ وطهرٌ لحافُها
فماذا جرى للأرض حتى تبدَّلتْ ... بحيث استوَتْ وديانُها وشِعافُها
وماذا جرى للأرض حتى تلوَّثت ... إلى حدّ في الأرحام ضجَّتْ نِطافُها
وماذا جرى للأرض.. كانت عزيزةً ... فهانتْ غواليها، ودانت طِرافُها
سلامٌ على بغداد.. شاخَتْ من الأسى ... شناشيلُها.. أبلامُها.. وقِفافُها
وشاخت شواطيها، وشاخت قبابُها ... وشاخت لفرط الهمِّ حتى سُلافُها
فلا اكتُنِفَتْ بالخمر شطآنُ نهرِها ... ولا عاد في وسعِ النَّدامى اكتنافُها!
سلامٌ على بغداد.. لستُ بعاتبٍ ... عليها وأنّى لي وروحي غلافُها
فلو نسمةٌ طافتْ عليها بغيرِ ما ... تُراحُ به أدمى فؤادي طوافُها
وها أنا في السَّبعين أُزمِعُ عَوفَها ... كبيرٌ على بغداد أنّي أعافُها!

يهرب قلبي
فيصعد كالطير إلى السماء
أنتِ كالحمامة
وأنا انتحب كل يوم

لأني غريب

الشاعر العراقي الكبير
بدر شاكر السياب

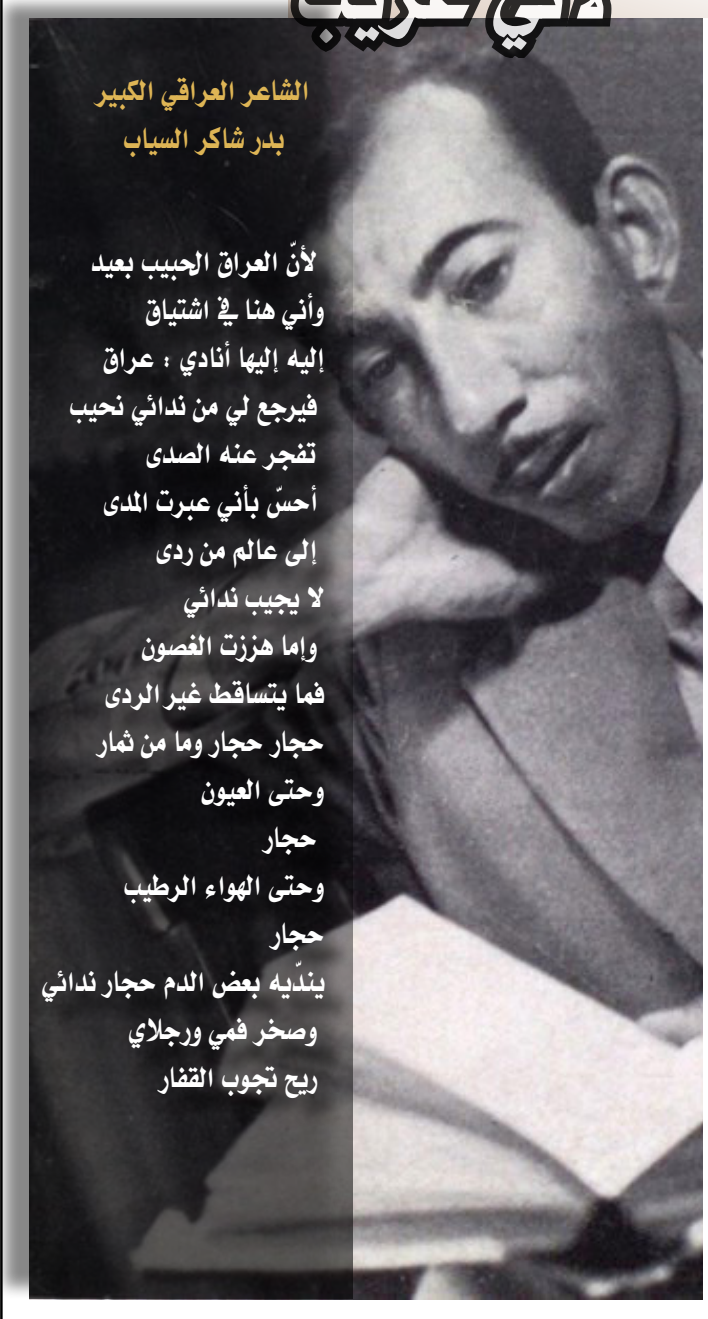

لأنّ العراق الحبيب بعيد
وأني هنا في اشتياق
إليه إليها أنادي : عراق
فيرجع لي من ندائي نحيب
تفجر عنه الصدى
أحسّ بأني عبرت المدى
إلى عالم من ردى
لا يجيب ندائي
وإما هززت الغصون
فما يتساقط غير الردى
حجار حجار وما من ثمار
وحتى العيون
حجار
وحتى الهواء الرطيب
حجار
يندّيه بعض الدم حجار ندائي
وصخر فمي ورجلاي
ريح تجوب القفار

الميثاق تحاور

الدكتور مثنى حارث الضاري

مسؤول القسم السياسي في هيئة علماء المسلمين في العراق

الميثاق/ طائفية العطل الرسمية وصفت بأنها فرض أمر واقع يكرس الانقسام المجتمعي، ما هي قراءتكم لهذا المنحى الطائفي الخطير؟

الضاري/ الأصل هو تعزيز القيم الوطنية وإشاعة المعاني الجامعة والتقليل ما أمكن من الصور والإشارت والشعارت الدالة على غير ذلك، أو استحداث ما هو غير موجود سابقًا؛ فهناك قواعد عامة بُنيَ عليها المجتمع وسارت عليها الدول المتتابعة، وعُرف عام استقر على مدى قرون متطاولة، روعيت فيه هذه الأمور وارتضاه الجميع، ولم تستغل مراحل زمنية أو أنظمة معينة لفرض قناعات فئة ما على فئة أخرى في الجانب العقدي أو المذهبي.

الميثاق/ : ألا يعدّ التصويت على عطلة (الغدير) ضرب لمفهوم الشراكة والديمقراطية التي تدعي أمريكا أنها أتت بها، وترسيخ لثيوقراطية العملية السياسية؟

الضاري/ بالتأكيد هو كذلك، وفيه تناقض صارخ مع دعوات (الدولة العراقية الحديثة) وشعارات الديمقراطية والمدنية، التي صدعوا رؤسنا بها على مدى العقدين الماضيين؛ بل فيه توجه متصاعد نحو هيمنة البعد الديني (بصورته الطائفية) على مؤسسات البلاد وسياقاتها العامة بشكل (قانوني)، بعد فرضها جبرًا على المواطنين عن طريق الممارسات والطقوس الممارسة في دوائر الدولة ومؤسساتها والعاملين فيها.

الميثاق/ ولماذا في هذا التوقيت ضغط مقتدى الصدر لإقرار (الغدير) عطلة رسمية؟

الضاري: يقال: الحاجة أم الاختراع، وفي السياسة الاختراع هو الحاجة، فمتغيرات اللعبة السياسية كثيرة ومتطلباتها أكثر، هذا في الحالة الطبيعية فما بالك بحالة غير طبيعة وأوضاع شاذة -كما يجري في العراق- حيث يتداخل البعد السياسي مع الأغراض: الطائفية والعنصرية والإثنية والمصلحية الخاصة؟

الميثاق/عطلة الغدير تفجر سجالا حول حقوق الآخرين ومصادرتها؛ لماذا تصر الأحزاب الطائفية على إثارتها؟

الضاري/ الإصرار دليل دامغ على الإفلاس؛ فقد تكشفت للأجيال الجديدة في العراق حقيقة ما يجري من لعبة سياسية، مؤسسة على المحاصّة الطائفية والعرقية، ومبنية على جلب المكاسب والمصالح، ومتمرغة في الفساد بكل ألوانه. ومن هنا فإنه ليس أمام القوى والأحزاب المشاركة في (عملية سياسية) بهذه المواصفات إلا أن تعمل ما استطاعت -بين حين وآخر- على إثارة العوامل المساعدة لها على البقاء، وفي مقدمتها تأجيج الطائفية والحس الفئوي ومظلومية الأقلية؛ ولكنها -بعد انكشافها- أضحت محاولات وأساليب لا تنطلي على الكثيرين، داخل العراق وخارجه.

الميثاق/ برأيكم هل ستتوقف دعوات مقتدى والميليشيات باقتحام المساجد عند حدود العراق أم أنها عابرة لذلك ولاسيما أنهم أيضا يمارسون الطائفية في سوريا، وأيضا أطلق مقتدى دعوته للحجاج إلى بيت الله الحرام أن لا يدخلوا إلا من باب واحد كيف تقرؤون ذلك؟

الضاري/ لا أظن أنها ستتوقف، فما دامت المعاني والمناسبات الدينية والمذهبية الخاصة تستغل لأهداف سياسية -كما هو الشأن في الحالة السياسية في العراق-؛ فسيبقى الأمر في إطار الاستعراضات المستفزة المختلطة بأعمال همجية لبعض الميليشيات، أما سوريا فنظام الأسد مستفيد من خدمات الميليشيات في قتل شعبه دون الالتفات إلى قضايا دينية أو طقوس طائفية، وعلى الدول العربية والمسلمة واجب الخروج من حالة ضعف المواقف الرسمية، وانشغالها عن المهم بغير المهم، والانتقال إلى دائرة الفعل والتصدي لكل ما يقوّض وحدة الأمة ويزعزع عقيدتها، فضلاً عن تهديد استقرار وأمن مجتمعات هذه الدول عامة، أو في مناسبات مهمة خاصة كفريضة الحج.

الميثاق/ خرج مقتدى الصدر بخطابات فيها من التهديد والوعيد والطائفية ما لم يكن خافيا على أحد؛ وذكر أنه ضد الطائفية وقاوم الأمريكان وقاتل مع المقاومة في الأنبار وغيرها، لكنه في الوقت نفسه دعا أتباعه لاقتحام المساجد؛ كونكم في الهيئة تعاملتم مع مقتدى الصدر منذ السنة الأولى للاحتلال كيف ترى خطاباته الأخيرة؟

الضاري/ هي تكرار ممل لأسلوب اعتدنا عليه منذ زمن ليس بالقصير، وقد قلت في مناسبة سابقة: إن أسلوب الابتعاد عن العملية السياسية، ومن ثم الرجوع إليها بطريقة ما، ثم مغادرة بعض مؤسساتها، والعودة إليها من باب إحداث مشكلة ما؛ هو الأسلوب المحبذ لزعيم التيار الصدري. وها هو مرة أخرى يعيد إنتاج نفسه وخطابه المبرر لما يفعله، وبنكهة طائفية طاغية هذه المرة، مع توهم كبير بقدرته على وضع المحترزات والمحددات لها أو تفسيرها بما يتناقض مع مدلولاتها المتبادرة للذهن.

وبالمحصلة فهي إعادة إنتاج خطابات سابقة وادعاءات مكرورة، في محاولة لتحميل الأطراف الأخرى مسؤولية ما يصدر عنه من أفعال أو ردود أفعال غير محسوبة. وهنا ينبغي التنبيه على أنه لو كانت هناك منّة من أحد على أحد؛ لكانت المنة في رقبة مقتدى الصدر لمن يَمُن عليهم الآن؛ فمواقف الدعم والإغاثة والإسناد له ولتياره، التي قامت بها القوى المناهضة للاحتلال ومعها المقاومة العراقية -أثناء أزمة النجف سنة (٢٠٠٤م)- كافية في سحب البساط منه، ودحض كلامه.

الميثاق/ أشرتم في بيانكم المتعلق بموافقة البرلمان على جعل يوم الغدير عطلة رسمية إلى غياب ١٦٢ عضوا؛ إلى ماذا تشيرون بذلك؟

الضاري/ يشير بيان الهيئة إلى أن القرار قد مرر باتفاق الجميع الحاضر بحضوره، والغائب بغيابه الدال على عدم اهتمامه بالأمر، وهذا هو شأن (سلال) الاتفاقات والقرارات المعتادة فيما يسمونه مجلس النواب؛ حيث يتخلى (النائب) فيه عن المعلن من المبادئ والمدعى من المواقف عند أول بوادر التوافقات المصلحية، ويضرب بعرض الحائط كل الوعود والمزايدات والادعاءات التي وصل بها لكرسي البرلمان؛ فيضحى بذلك؛ لا فائدة منه ترتجى، فلا هو (مسمار) يمكن أن يعلق عليه شيء ما، ولا (أريكة) يستفاد منها.

الميثاق/ الطبقة السياسية السنية في العملية السياسية هل هناك حجج يمكن تسويقها لبقائهم بعد التصويت على يوم الغدير؟

الضاري/ لا حجج لهم قبلها، ولا بعدها، وقد أمسوا لا يحتاجون للمبررات والذرائع والحجج، ماداموا قد ربطوا مصيرهم بتحالفاتهم السياسية وحصنوها بتوافقاتهم المحلية والإقليمية، وهناك من مازال يحسن الظن فيهم أو يعول عليهم؛ لكن تجارة العلاقات هي السائدة وتبادل المصالح هو الرائج، والسكوت عنهم هو سلاح المستجير بهم -للأسف-.

الميثاق/ كيف تقرأ هروب رموز الطبقة السياسية من مواجهة استحقاقات العراقيين، وتدوير الملفات للتشويش على رصد ومتابعة فشلهم فيها؟

الضاري/ هذا شأنهم، وهذه إحدى

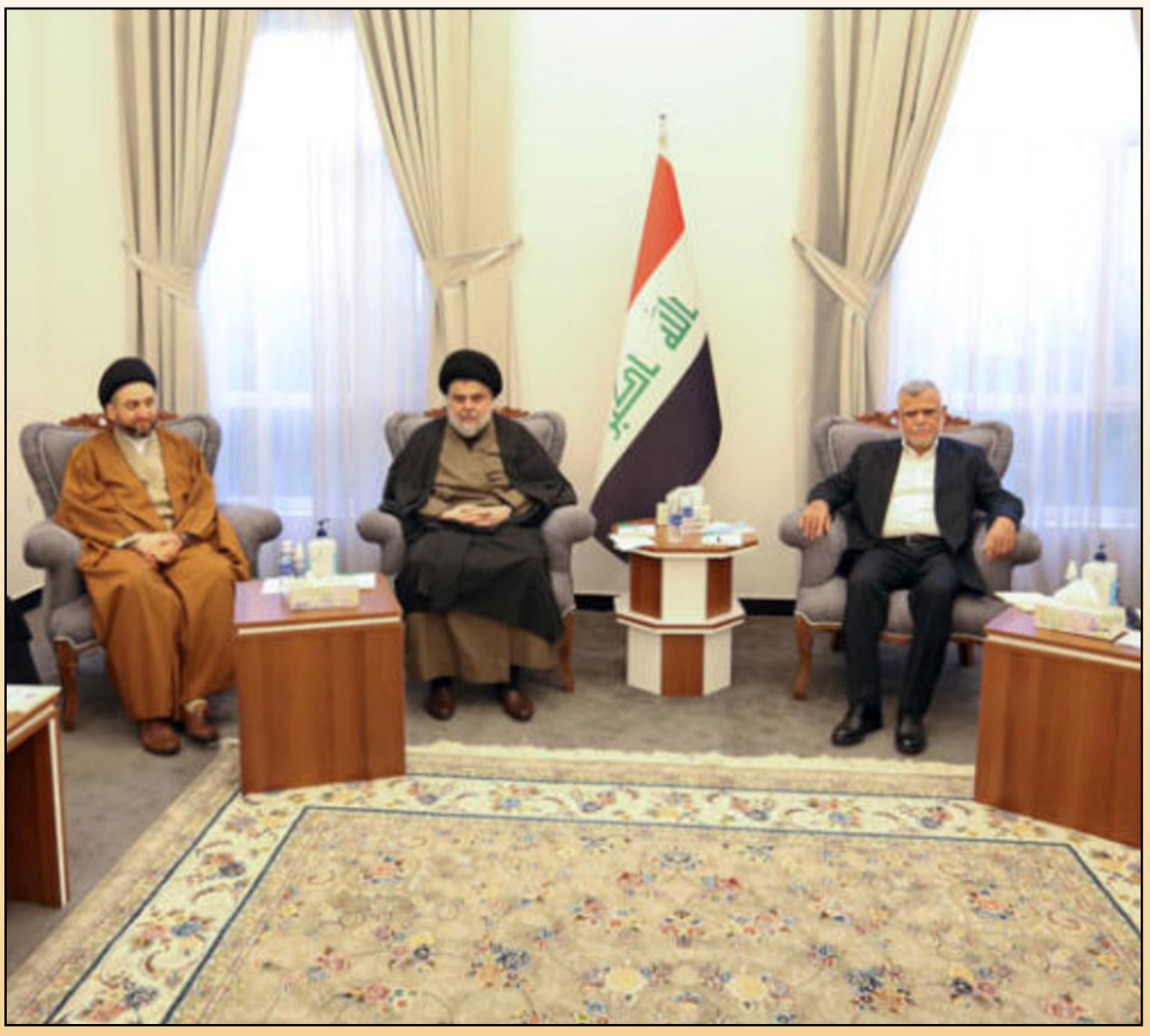

يقال: الحاجة أم الاختراع، وفي السياسة الاختراع هو الحاجة، فمتغيرات اللعبة السياسية كثيرة ومتطلباتها أكثر، هذا في الحالة الطبيعية فما بالك بحالة غير طبيعة وأوضاع شاذة -كما يجري في العراق- حيث يتداخل البعد السياسي مع الأغراض: الطائفية والعنصرية والإثنية والمصلحية الخاصة؟

وأد مشروع الاحتلال هو هدف القوى المناهضة له؛ فهو الأصل الذي نبعت منه كل الشرور السياسية والطائفية، وغزتنا بسببه الجوائح والكوارث المادية والمعنوية، وإنهائه بالطريقة المناسبة هو إنهاء لكل متعلقاته ولا سيما المشاريع الطائفية والطموحات الإيرانية بالهيمنة على المنطقة، التي وصلت في هذه المرحلة حدودًا خطيرة

سمات العمل النيابي في ظل الاحتلال، الذي يدعون أنه (عمل سياسي)، وهي صفة ملازمة لنمط عمل مجلس النواب وأعضائه ولا سيما (السياسيون السنة) منهم، الذين يحاولون تغطية عدم قدرتهم على القيام بما ينبغي لهم أن يقوموا به، فيتوارون عن الأنظار بحجة السفر أو الحج أو غيرهما من الأعذار؛ التي تتيح لهم ترك الساحة لغيرهم لتمرير ما يريدون من مشاريع وقرارات، أو تأخير ما يريدون تأخيره منها لحين فض المنازعات بينهم والتوافق على صيغة ما ترضي الجميع، كما هو حاصل ومستمر في موضوع رئاسة مجلس النواب مثلًا.

الميثاق/ العلاقة الملتبسة بين التيار الصدري والإطار وإن كانت متذبذبة إلا أنها بالنتيجة هدفها واحد؛ كيف ولماذا ؟

الضاري/ نعم هي ملتبسة ومتذبذبة؛ ولكنها تنتهي إلى مخارج متقاربة؛ لأن الأهداف والغايات العامة التي يقوم عليها النظام السياسي الشاذ بعد الاحتلال تجمعهما، وتوفر لهما الظروف والإمكانات الضامنة لاستمرارهما، والمصالح الكفيلة بتأمين وضعهما، فضلًا عن الأهداف المذهبية الخاصة ذات البعد الطائفي، التي تجمع بينهما، على الرغم من الاختلافات البينية التي يعود غالبها إلى حالة التنافس السياسي والصراع من أجل النفوذ والهيمنة.

الميثاق/ الطريق إلى تنمية العراق مرهونة بإبعاد فساد الأحزاب وتسلط الميليشيات الطائفية؟

الضاري/ هذا هو الطريق الحقيقي والمطلوب في كل مكان في العالم لضمان حصول التنمية بشروطها المعروفة ومتطلباتها المعلومة، فما بالك ببلد مبتلى بأنواع الفساد وأصناف الشرور المتأتية عن تسلط النظام السياسي وهيمنة الميليشيات عليه، وشيوع الفساد كظاهرة عامة وليست استثناءً، فضلًا عن التبعية للإرادات الخارجية، وتغليب المصالح الفئوية الخاصة على المصالح الوطنية العامة.

الميثاق/ بعد ٢١ عاما مازالت هيئة علماء المسلمين متمسكة بخيارها الوطني في مناهضة المشروع الأمريكي وعمليته السياسية؛ ما هي انعكاسات هذا الموقف على المشهد السياسي، وعلى محاولات تعضيد جهد القوى الوطنية في مواجهة مشروع الاحتلال؟

الضاري/ تمسك الهيئة بخيارها ينطلق -وأقولها بثقة كبيرة- من صوابية موقفها وصحة رأيها وتحقق استشرافها لمآلات العملية السياسية في ظل الاحتلال؛ فشواهد الواقع تؤكد ذلك ودلائل الفشل بادية لا تحتاج إلى إيضاح. وينعكس هذا الخيار بالضرورة بصورة إيجابية على مواقف القوى الوطنية المناهضة للاحتلال ويعطيها سندًا لتعزيز الجهد الوطني، ومواصلة العمل الوطني عن طريق المؤسسات والأطر والسياقات المناسبة، ومنها (الميثاق الوطني العراقي) الذي هو وليد تفاهمات عدد من هذه القوى، وأحد مشاريعها المعلنة.

الميثاق/ بقراءتكم للمشهد السياسي.. ما هو المطلوب لوأد مشروع الاحتلال وفك ارتباط العراق من مشروع إيران الطائفي؟ ووقف تداعيات الفشل المتواصل الذي يعيشه العراق؟

الضاري/ وأد مشروع الاحتلال هو هدف القوى المناهضة له؛ فهو الأصل الذي نبعت منه كل الشرور السياسية والطائفية، وغزتنا بسببه الجوائح والكوارث المادية والمعنوية، وإنهائه بالطريقة المناسبة هو إنهاء لكل متعلقاته ولا سيما المشاريع الطائفية والطموحات الإيرانية بالهيمنة على المنطقة، التي وصلت في هذه المرحلة حدودًا خطيرة.

- وفيما يتعلق بالمطلوب فعله لوأد مشروع الاحتلال؛ فيمكن هنا الاستشهاد بما ورد في الرسالة المفتوحة لهيئة علماء المسلمين في الذكرى الحادية والعشرين للاحتلال الصادرة في (٢٠٢٤/٤/٩م)؛ ففيها جواب هذه السؤال؛ حيث قالت: «إن تغيير الواقع الحالي في العراق ليس بالأمر اليسير ولا يتم على عجل أو بين ليلة وضحاها؛ لكنه ممكن وقابل للحصول، ومشاهد التأريخ حافلة بنماذج كثيرة تؤكد هذا المعنى؛ فإننا على ثقة تامة بأن مشروع التغيير حين يجد من يتبناه بصدق ويبذل في سبيله ويواصل السعي لأجله؛ فإنه تطوى له المسافات وتلين أمامه الصعوبات، وإنّ واجب الوقت علينا وعليكم يقتضي الصمود، والصبر، ويستلزم جهدًا مضاعفًا لكي نصيّر من طروحاتنا خطوات عملية في هذا السبيل، ولا سيّما وأن هذا النوع من التغيير يحتاج إلى أن يمر بمرحلتين أساسيتين لينطلق بعدهما نحو الفعل الميداني المثمر:

أولاهما: القناعة ثم الإقرار بأن النظام السياسي القائم في العراق هو المرض الخبيث الذي نشب في المنطقة، لما فيه من أصناف الخطايا والسوء والفساد كلّها.

- والأخرى: استثمار الجهود المحلية والإقليمية والدولية الاستثنائية، التي تستعلي على السلوكيات ذات الازدواج في التعامل مع القضايا التي يشهدها العالم، وتتجاوز حالة الانحياز المفضوح التي تُقدم فيها قضايا على حساب أخرى، وتغيّب في ضوئها الحقائق وتغمط في ظلها الحقوق، على الرغم من قلة هذه الجهود، التي قد لا تنتج إلا في حالة حصول متغيرات ما: إقليمية أو دولية، قد تفيد في توظيفها بالشكل الصحيح والمناسب لمصلحة العراق وأهله».

الميثاق/ يسجل لهيئة علماء المسلمين انها كانت رافعة وطنية سعت لاخراج العراق من مازقه بموقف ورؤية واضحة المعالم؟ هل الطريق لبلوغ هذا الهدف مازال ممكنا؟

الضاري/ نعم ممكن، إذا ما قامت الظروف المناسبة، وتوفرت الرؤى الصحيحة والدقيقة لما يجري في العراق لدى الفاعلين في المنطقة والعالم، وثبت دعاة الحل الوطني على مواقفهم ولم يتأثروا برياح الفتنة التي تهب من هنا وهناك.

الميثاق/ أين تضع التخادم الأمريكي الإيراني في مسار علاقة البلدين والتعاطي مع أزمات المنطقة ؟

الضاري/ أضعه في خانة مصالح الدول؛ فكل دولة تعمل على جلب المصالح واستغلال الظروف والمتغيرات والمعطيات لصالحها، وهذا ما تفعله أمريكا وإيران في المنطقة، وللأسف يقابله عدم اكتراث أو ردات فعل غير مجدية من قبل دولنا وأمتنا تجاه ما يجري من تخادم وكسب جبهات بين هاتين الدولتين اللتين على الرغم من الصراع بينهما في المنطقة؛ إلا أنهما تتفقان على أهداف مشتركة رئيسة فيما يتعلق بالموقف من دول المنطقة والأمة عامة؛ فهما تريان في دول المنطقة: عدوًا ومغنمًا في الآن نفسه، وتسعيان بقوة لتحييد مكامن قوتنا واستغلال مكامن ضعفنا وثرواتنا وقدراتنا، مع زيادة أهداف عقدية طائفية خاصة لدى الطرف الإيراني يريد فرضها على السواد الأعظم من الأمة.

الميثاق/ بماذا تفسر اتساع احتجاجات طلبة الجامعات الأمريكية والأوروبية ضد العدوان على غزة وارتداداتها على مستقبل الصراع رغم عناد ورفض إسرائيل؟

الضاري/ هي ظاهرة مهمة آخذة بالاتساع والانتشار كمؤشر على قدرة الشعوب على التعاطي مع الوقائع بصدق وعدم التأثر بوسائل الإعلام المهيمنة، وأن إعادة ملفاتنا المهمة والملحة إلى الواجهة ممكن في ظل الهيمنة؛ إذا صدقت النيات، وبذلت الأعمال النافعة وقدمت التضحيات. وأن الأصل هو العمل، مع الأخذ بالاعتبار توفر ظروف أخرى من أبرزها استغلال المتغيرات الدولية والإقليمة، ومنها حالة النزاعات الدولية والخلافات السياسية، وما إلى ذلك.

الميثاق/ هل تعتقد أن قرارات محكمة العدل الدولية بحق إسرائيل -رغم أنها جاءت متأخرة- هي فرصة ونافذة لنصرة قضية فلسطين وكشف الزيف الأمريكي؟

الضاري/ الوصول متأخرًا هي سمة هذا الزمان ووصفه الغالب للأسف، ولا سيما في الجانب السياسي وفي سياق المواقف المبدئية، وقرار المحكمة أراه مكسبًا -معنويًا- يستحق الإشادة، وتطورًا مهمًا يسجل للقضية الفلسطينية، وتجديدًا لمرحلة قادمة من التعاطي العالمي الإيجابي مع القضية بعد سنوات طوال من التغييب واستعلاء الباطل الصهيوني.

حق لا يسقط بالتقادم؟

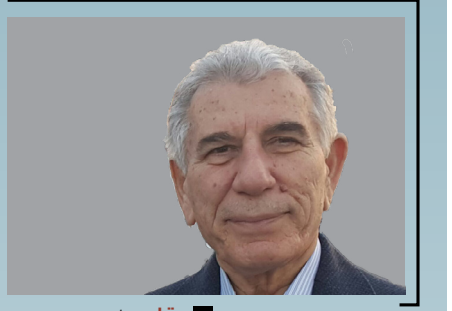

بقلم : احمد صبري
(كاتب وصحفي عراقي)

عندما نستعيد تداعيات الذكرى ٢١ لغزو واحتلال العراق فإننا نتوقف عند أهم صفحاتها وهي تعويض العراق عن الخسائر التي تكبدها جراء عدوان أثبتت كل الوقائع بطلانه قانونيا وأخلاقيا بشهادة من حرض ودفع باتجاه الخيار العسكري ضد العراق.

إن الدعوات الخجولة التي يطلقها البعض التي تطالب الولايات المتحدة بدفع التعويضات للعراق جراء غزوها واحتلالها وما أصابه من خسائر بشرية ومادية مازالت تداعياتها متواصلة فإنها غير كافية؛ لأنها لم تصل إلى حد المطالبة الجادة بالتعويض ومتابعة هذا الملف على الرغم من مرور ٢١ عاما لأنها تؤسس لموقف وأرضية لها أسانيد قانونية وأخلاقية، وتفتح الباب للبدء بحملة واسعة لإجبار الولايات المتحدة على دفع التعويض ولاسيما أن مبررات ومزاعم الغزو كانت باطلة ولا تستند إلى الحقائق، بعد اعتراف بعض رموز إدارة بوش الابن ببطلان مزاعم امتلاك العراق أسلحة محرمة دوليا وتهديده للأمن القومي الأمريكي وعلاقته بتنظيم القاعدة.

وما يؤكد خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل أن فرق التفتيش والمخابرات الأمريكية جالت بمدن العراق ولم تعثر على تلك الأسلحة المزعومة التي كانت تبحث عنها، وتوهم العالم أن العراق يمتلكها .

وما يعزز موقف المطالبين بالتعويضات اعتراف وزير الخارجية الأمريكية الأسبق كولن باول بأن ما عرضه من اتهامات ومعلومات عن شاحنات كانت تحمل أسلحة محظورة خلال اجتماع مجلس الأمن قبل ٢١ عاما كان مبالغاً فيه، وغير صحيح وهو نادم على تلك الرواية كما شهادة مدير الاستخبارات المركزية الأمريكية جورج تنت الذي أكد بدوره خلوّ العراق من الأسلحة المزعومة وتشكيكه برواية من روّج لقرار الحرب على العراق ونفيه أنه أعطى الضوء الأخضر حول امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل كما ورد في كتابه (في قلب العاصفة) وهذا ما أكده أيضا مدير وكالة الطاقة الذرية محمد البرادعي في كتابه (سنوات الخداع).

إن حق العراق بطلب التعويضات وما خلفه العدوان عليه والنتائج المدمرة التي لحقت بالعراقيين جراء كذبة استخدمتها واشنطن لتسويق عدوانها على بلد تحول إلى بلد فاشل يتصدر قائمة الدول الفاشلة التي ينخرها الفساد، وينهب ثروتها اللصوص الذين يستظلون بمراكز قوى داخل النظام، كما أن الحرية والديمقراطية التي وعدت إدارة بوش العراقيين بها تحولت إلى كابوس ينغص حياتهم بفعل جرائمهم التي ارتكبوها طيلة وجودهم في العراق والقوانين الاجتثاثية التي أوقعت أفدح الخسائر بملايين العراقيين، فضلا عن فشل الطبقة السياسية التي تحكم العراق في تحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على ثروات العراقيين.

ومثلما لا يسقط حق العراق بالتقادم فإن المطالبة بالتعويضات ليست كافية

ما يعزز موقف المطالبين بالتعويضات اعتراف وزير الخارجية الأمريكية الأسبق كولن باول بأن ما عرضه من اتهامات ومعلومات عن شاحنات كانت تحمل أسلحة محظورة خلال اجتماع مجلس الأمن قبل ٢١ عاما كان مبالغاً فيه، وغير صحيح وهو نادم على تلك الرواية كما شهادة مدير الاستخبارات المركزية الأمريكية

من دون جلب المتورطين بحملة التحريض ضد العراق وترجيح الخيار العسكري على سواه إلى ساحة القضاء الدولي لما سببوه من تداعيات على العراق والمنطقة والعالم لينالوا جزائهم العادل ليكونوا عبرة لسواهم مهما طال الزمن.

العطل الدينية قنبلة كارثية

بقلم : آلاء صلاح توفيق
كاتبة وباحثة

دوماً يفاجئنا الطرف المسيطر سلطوياً في العراق بمواضيع تثير البلبلة كل فترة إما بغية إلهاء الشارع أو كسب تعاطف شعبوي مذهبي مؤقت أو نيل رضا أيران.

في هذه المدة ظهر على السطح موضوع رغبتهم جعل يوم عطلة يفرض على كامل الشعب بمختلف مكوناته في يوم يسمونه (عيد الغدير) وهنا ونحن لسنا بصدد التطرق لأمور تشعبية إنما لإيضاح للعالم أو على أقل تقدير لمن يقرأ أن هذا الأمر مثير للشحناء فلماذا عيدك يفرض على الكل وغيرك يصمت ويرضخ مذعناً وهل هذه الأمور من شأنها دعم البلد أم تهديم ما بقي مما أنشأه غيركم سابقا من بقايا عماد وعمد وأنتم أتيتم لتحطمه تباعاً صرحاً تلو الآخر.

إن فرض عطلات تخص طرفا مذهبيا دون آخر بل تتناقض وتتصادم مع معتقداته وتاريخه تضر المصلحة العامة حيث ستزيد مظلومية وضغط وتهميش فوق الذي يعانيه ونحن نتكلم عن بلد متنوع المشارب والقوميات والأطياف فهل ما يردونه ويتبنونه يخدم أم يضر ولا يخفى على الشعب العراقي الرد مضرة هذه الممارسات التعسفية.

أصبح العراق بلدا لا شيء فيه وله سوى سرقة أمواله والإضرار بشعبه وإقرار عطل تأخر الحياة تفرق أكثر وأكثر ويجذر لكل ما يزيد ألم الناس ويدمر أكثر فأكثر. وحينما ننتبه على بعض الآراء نرى أن هنالك آراء من الطرف الذي يقترح مذهبيا لكنهم غير مؤيدين للعطلة ولأي عطل قائمة على هكذا وضعية حيث إنها عطل معتمدة على سردية فئوية واعتناق مذهبي للطرف الطارح.

ليس بأمر قرآني أو حديث شريف، طيب ماذا سيأتي بعد نسأل أنفسنا عطلة بوفاة فلان وعطلة بولادة.. وعطلة وعطلة، هكذا عطل طائفية بحتة أين ما يشد أزر الناس مع بعضهم لا يوجد أي احترام للغير ومشاعرهم وسرديات ترى وجهة أخرى. ربما يراها التاريخيون أدق فلماذا يجذرون مبدأ إيلام غيرهم مرارا وتكرارا.

دوما في كل رأي يرى معتنقوه أنهم على صواب فهل كل ما يراه هذا الجانب يرفض أو ما يريده حيث الأمر إضرار لا إعمار. ونكرر إضرار لا إعمار. وكل فترة يخرج لنا الجانب الإيراني وهو يتشدق بعلاقاته الجديدة ببلد عربي حيث تأسس علاقة جديدة ظاهرية بينهما.

أما كان أجدى أن يتفق الجانبان على عدم إثارة مشاعر الناس وعدم تدخل إيران بهكذا أمور وفرضها على ساسة السلطة في بلدنا وحملهم على تأدية فروض الطاعة لها والثمن زيادة الضرر الشعبي نفسيا أكثر فأكثر. خصوصا والجانب العربي المعني بدأ يعيش مرحلة اجتماعية يسمونها (انفتاحية) فهل فرض هكذا عطل يوضع بهذا الباب أم أنه يبوب بخانة التهميش أو السيطرة الإجبارية؟ كالعادة الرد لمن يقرأ أو بيده القرار عربيا علنا نسمع ذات يوم ردا أو شجباً أو موقفا يساهم في إيقاف الممارسات الطائفية التي تضر بالبلاد.

العراق وتركيا.. علاقات تاريخية.. وشراكة إستراتيجية..

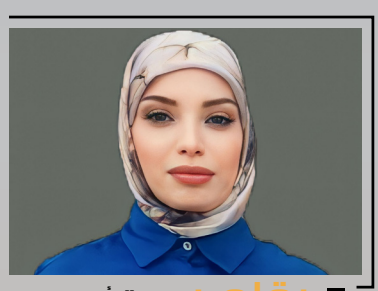

بقلم : ثائرة أكرم
كاتبة وباحثة

يرتبط العراق بعلاقات وثيقة مع جارتها الشمالية تركيا تلك العلاقات التي تعود الى عمق التاريخ، إذ تجمع كلا البلدين العديد من الروابط الثقافية والدينية وحتى العرقية حيث التداخل بين مختلف القوميات الكردية وحتى التركمانية فقد اتسمت تلك العلاقات بالتطور في مختلف الحقب التاريخية فلا ننسى أن هناك العديد من المشتركات بينهما ولا سيما نهري دجلة والفرات والذي يعد الرابط القوي التي تجعل العلاقة بين البلدين مصيرية، ولذا نجد أن تلك العلاقات بقيت مستمرة وذلك لدخول العراق في تحالفات إستراتيجية مع تركيا فضلا عن عقده العديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية .

كما أن هناك علاقات اقتصادية وتجارية بحكم ترابطهما بحدود مشتركة وقضايا مشتركة كالمياه والقضية الكردية ووجود المكون التركماني في العراق، ومرور الخط الإستراتيجي الذي يعتبر الشريان الرئيسي لتصدير النفط العراقي إلى ميناء جيهان التركي ومنه إلى قارة أوروبا وغيرها. إن تطوير العلاقات الثنائية بين تركيا والعراق قد يسهم في الاستقرار الإقليمي في المنطقة خصوصاً بعد فوز الرئيس التركي اردوغان والنهج التصالحي الذي بدى واضحاً على السياسة الخارجية التركية مع العديد من الدول المجاورة والاقليمية. فرغم جميع الوقائع التي حدثت في تغير علاقة انقرة وسياستها مع دول المنطقة إلا أنها ظلت راسخة ثابتة مع العراق يسودها مفهوم الاستمرارية والحفاظ على جوهرها لطبيعة العلاقات الوطيدة بين الشعبين العراقي والتركي وهذا بدوره سيكون واضحاً في تعزيز علاقات التعاون المتبادلة وتوسيعها في مختلف المجالات وآخرها مشروع تجاري عملاق أطلق عليه (طريق التنمية) لربط ميناء الفاو في العراق بالحدود التركية عبر ما يسمى بالقناة الجافة في مرحلة أولى ثم منها إلى أوروبا رابطاً الشرق بالغرب بطريقين بري وسككي لنقل البضائع والمسافرين.

وعلى مدار العقد الماضي بَنت تركيا نظاماً في سياستها الخارجية يعتمد على قوتها الخاصة وإمكانياتها كقوة إقليمية. وبعد ضمان أمنها واستقرارها أصبحت تولي أهمية أكبر للاستقرار الإقليمي.

زيارة اردوغان للعراق نهاية شهر نيسان الماضي هل قفزة تتجاوز جميع العلاقات من الناحية الجيوسياسية، والأمنية والسياسية، بالإضافة إلى العلاقات مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر وأفريقيا.

وهل ستكون زيارة العراق فعالة للغاية لخلق القصة الجديدة التي يتم الحديث عنها في الأوساط الحزبية لحزب العدالة والتنمية كما أسلفنا في بداية المقال. وسيتمّ التعاون في العديد من مجالات كالأمن والتجارة والطاقة والسياحة، من خلال الاتفاقيات التي سيتم توقيعها بين البلدين، ممّا سيجذب مستثمرين جدد، ويُنشئ علاقات جديدة

ولا تقتصر زيارة أردوغان إلى العراق بعد ١٢ عاماً على بغداد فقط، بل تشمل أيضًا أربيل. وفي العام الماضي كانت صادرات النفط التي تتم عبر ميناء جيهان التركي من إقليم شمال العراق قد توقفت، ويُذكر أن هذه الزيارة ستؤدي إلى إعادة استئناف تصدير النفط، الذي يُزعم أنه تسبب في خسائر تزيد عن ٦ مليارات دولار.

ويأمل العراقيون أن تؤدي الزيارة إلى تنمية بلادهم وقيام المزيد من الشركات التركية بأعمال تجارية فيها، ويتوقعون أن يتحسن التعاون بين البلدين في مكافحة الإرهاب.

تاريخياً لطالما كانت العلاقات العراقية التركية موضع تذبذب، حاكمها الأساس المتغيرات السياسية والأمنية بشكل رئيس، والى حد ما موضوعة المياه، إذ لم تدم على وتيرة واحدة، وبدت الرغبة متوافره لدى البلدين في أن تكون هذه العلاقة متطورة ومتسعة وهو ما تم ترجمته في الاتفاقيات التي عقدت عام (٢٠٠٩) والملاحق الملحقة بها، والتي أريد لها تهيئة البيئة المناسبة لبناء علاقات متطورة ببعدها الاقتصادي والسياسي. وبما تتضمنه هذه العلاقة من توافقات بشأن المشاكل التي تواجها، لا سّيما مشكلة المياه والقضية الكردية والنفط. فإن الاوضاع تستدعي ارتقاء العلاقات العراقية التركية فحاجة تركيا الى تعزيز نموها الاقتصادي وحاجتها الى النفط والغاز كمصادر رئيسة للطاقة، تدفعها الى السعي لضمان تأمينها الآن وفي المستقبل، بينما يمتلك العراق احتياطات نفطية ضخمة يقدر الثابت منها بأكثر من (١١٢) مليار برميل، وسوق استهلاكية كبيرة في ظل تراجع اداء القطاع انتاجي بشقه السلعي، فضلاً عن الفرص الاستثمارية الكبيرة التي يمكن أن تستحوذ عليها الشركات التركية في إعادة أعمار البنية التحتية المدمرة، نتيجة الغزو والاحتلال الأمريكي البريطاني عام (٢٠٠٣).

وعند اندلاع الحرب العراقية الإيرانية والتي تزامن مع وقوع الانقلاب العسكري الثالث في تركيا عام (١٩٨٠) ، عبرت الحكومة التركية عن موقفها من الحرب ، على لسان رئيسها التركي آنذاك كنعان افرين، بقوله: (نحن نأسف للحرب العراقية- الإيرانية ونقلق من ذلك، وأن تركيا بذلت ولازالت تبذل كل الجهود لإنهاء هذه الحرب بالطرق السلمية) وفي الحرب العراقية الإيرانية كانت تركيا طريقاً رئيساً لكلا الطرفين المتحاربين إلى أوروبا وخاصة العراق، الذي صارت تركيا شريكاً رئيساً له، إذْ كانت تعد ممره إلى أوربا وأحدى طرق الإمداد الحربي طيلة سنوات الحرب واستمرت تلك الحرب عشر سنوات. تلا ذلك احتلال الولايات المتحدة للعراق. ومن المفارقات العجيبة أنّ الولايات المتحدة أدخلت التنظيمات المتطرفة إلى الأراضي العراقية، ثم تعاونت مع وحدات مدعومة من عدوّها اللدود إيران بحجة إنقاذ العراق.

خلاصة الأمر احتلت الولايات المتحدة العراق بينما عملت إيران على إطالة أمد حالة الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد. أعتقد أن مصير العراق قد يتغير جذريا اليوم، وأن تركيا ستلعب دورا كبيرا في هذا التغيير.

وعندما ظهر مُسمى طريق التنمية فكرت أنه يجب استخدام هذا الوصف كعلامة تجارية تحت اسم طريق التنمية والاستقرار.

ربما سيشهد المستقبل القريب مشاركة اقتصادية عراقية كبيرة مع تركيا والتي ستؤثر بدورها على جميع دول المنطقة لأن هذه المشاركة والتعاون المشترك هو السبيل الوحيد للتغلب على تداعيات الأزمات العالمية.

ويمكن ان تكون هناك تطورات إيجابية تشهدها منطقة الشرق الأوسط على صعيد تعزيز التعاون بين الدولتين وحشد الجهود من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي ودفعه قدما، وحل الخلافات استنادا إلى منهجية الحوار المتعقل الذي يغلب المصلحة ويعلي من شأن التعاون بين الجيران بغية تحقيق مصالح الشعوب..

الهروب إلى الأمام سياسة النظام الفاشل بالعراق

بقلم : أ.د. عبد الرزاق محمد الدليمي
(أستاذ الدعاية الإعلانية)

قال الله سبحانه وتعالى ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتاً وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ (العنكبوت:٤١) هذا مثل ضربه الله تعالى لكل من اتخذ من دون الله وليًا معتمدًا، كما هو حال دعاة الدين كذبا يلجأ إليه، ويحتمي بحماه، وهو لا يجلب له نفعًا، ولا يدفع عنه ضرًا، شَّبه فيه الحالة هذه بحال العنكبوت اتخذت بيتًا؛ لتحتمي به من الأهوال والأخطار، وتأوي إليه، معتمدة على خيوطها القوية، وهي لا تدري أن هذا البيت لا يقي حرًا، ولا بردًا، ولا يجير آويًا، ولا يريح ثاويً... الكل يعلم أن المشكلة ليست بالإسلام الحقيقي ولكن بالذين سرقوه وابتدعوا لأنفسهم دينًا آخر أبعد ما يكون عن الإسلام.

بعد تولي إدارة بوش الابن للحكم عام ٢٠٠٠، وسيطرة المحافظين الجدد على سياستها الخارجية، وجّه وزير الدفاع الأميركي رامسفيلد في ٢٧ يوليو/ تموز ٢٠٠١ مذكرة إلى مستشارة الأمن القومي كوندليزا رايس، يشير فيها إلى أن الإطاحة بنظام صدام حسين ستحسن من وضع الولايات المتحدة في المنطقة.

وبحسب ريتشارد كلارك، منسق الإدارة الأميركية لمكافحة الإرهاب في كتابه «ضد كل الأعداء»، فقد دارت مناقشات في واشنطن حول عدة مبررات لغزو العراق، من أبرزها: تحسين موقف إسرائيل الإستراتيجي من خلال القضاء على جيش كبير معاد لها، وإيجاد مصدر آخر للنفطً صديق للسوق الأميركي، وتقليل الاعتماد على النفط السعودي... يلاحظ هنا أن الاحتلال الأمريكي لم ولن يضع في حساباته وخططه أي شيء مفيد للعراق وشعبه بل ما يحدث العكس تمامًا.

كان المشهد السياسي العراقي المحزن وتقلباته وتفنن (معظم) سياسيي الصدفة في استثمار كل شيء لتحقيق مصالحهم ولو ضاعت العباد والبلاد وشاهدنا السلوك المخجل للسياسيين (الذين نصبهم الاحتلال بادعاء أنهم يمثلون السنة) وتبادلهم الاتهامات المقززة الوضيعة لبعضهم البعض وللآخرين ممن ينتمون لمكون سياسي آخر... في وقت ضحك عليهم من قبل المندلاوي محسن نائب رئيس مجلس النواب العراقي ومنعهم عدة مرات من اختيار رئيس بديل لمجلس النهاب. لقد أثبتم أيها الساسة المحسوبين كذبا وافتراءً على السنة والشيعة للعالم أجمع ولجمهوركم فشلكم الذريع وعرضتم العراق وأهله لمخاطر كبيرة جدا بسبب غباءكم وفسادكم وأنانيتكم وصراعاتكم الجانبية التي لم تجلب للبلاد والعباد غير الخسارات المتتالية وبفضل جوقة المهرجين والمتملقين والمنافقين الملتفين حول كل واحد منكم من الذين يزينون لكم أعمالكم وأفعالكم حتى لو اقتصرت على إقامة حفلات حمراء ساهرة حتى الصباح. كل ذلك وغيره من أجل تبرير ما خططوا لتمريره من قوانين وتشريعات ذات صبغة مصلحية وطائفية بغيضة. ومن ذلك تمرير أوامر من خصم لهم دعائيا وحليفا لهم بالواقع تسبب في إعادة بؤر التعكز على أحداث ووقائع مشكوك فيها وبصحتها ناهيك عن عدم علاقتنا بها فهي ضرب من خيال لا علاقة له بالواقع.

أكذوبة الأغلبية والأقلية:

حقيقة أننا كمواطنين عراقيين نعتز بكل مكونات شعبنا العراقي بمختلف أطيافهم وألوانهم المذهبية والعرقية، إلا أن الضرورات تبيح المحظورات وما يمارسه ذيول الاحتلال يجعلنا بل يفرض علينا التأكيد على الحقائق وليس الأكاذيب لذا فقد اعتمدنا وبحكم معرفتنا للواقع الديمغرافي للعراق، وبشكل مبسط النسب التقريبية لما هو موجود على الأرض ومثلما يعرفه كل عراقي ولد وترعرع وعاش على تراب بلده الطاهر...

أولا: إحصائية المنظمة الإنسانية الدولية ٢٠٠٣ وهي منظمة مستقله أجرت هذا الإحصاء بعد الاحتلال مباشرة وتوصلت إلى النتائج التالية: المسلمون السنة قرابة ١٦ مليون نسمة بما يشكلون ٥٨٪ من سكان العراق وقت إجراء الإحصاء. أما الشيعة فكان عددهم قرابة ١١ مليون نسمة أي نسبته٤٠٪، بينما ذكرت الاحصائية أن العراقيين من المسيحيين واليزيدين واليهود فيشكلون ٢٪.

ثانيا: الإحصائيات التي تعتمد على البطاقة التموينية: بغداد ١٠ مليون ونينوى ٤ مليون والبصرة ٣ مليون السليمانية ٢ مليون وأربيل ١,٨ مليون وذي قار ١,٤ مليون وديالى ١,٨ مليون والأنبار ٢ مليون وبابل ١,٢ مليون. القادسية ١ مليون وكركوك ١ مليون وواسط ٩٤٠ ألف والنجف ٩٤٠ ألف وميسان ٧٣٠ ألف وصلاح الدين ١,٢ مليون وكربلاء ٧٥٠ ألف ودهوك مليون والمثنى ٥٣٠ ألف نسمة. وتأسيسا على هذه الحقائق وبحساب عدد السنة العرب فالنسبة لا تقل عن ٦٠٪ وإذا أضفنا النسبة مع الاكراد السنة في محافظات السليمانية وأربيل ودهوك فأن عدد السنة في العراق لا يقل عن ٧٠٪ من مجموع عدد السكان فكيف أصبح السنة في العراق الأقلية.

القضية الجوهرية التي يجب أن ننتبه إليها جميعا هي أن الاحتلال الأمريكي البريطاني الصفوي للعراق هو من مكن ثلة من عملائه (الأقلية) ليهيمنوا على السلطة كي لا يستقر العراق وينهض.. لأن الأقلية الطائفية دائما تفجر في الخصومة وتمارس تدمير البلد لأجل مكتسباتها الخاصة... والمصيبة الكبرى أن أكثرية أبناء شعبنا من البسطاء الشيعة يعانون من النظام الحاكم المدعوم والمحمي والمسلح والممول من أمريكا الذي يضحك على عقولهم بادعاءات وخزعبلات طائفية كاذبة أنفاس الزهراء... علما أن جميع الشعب العراقي يعاني من السياسيين الفاسدين من السنة والشيعة. فالسني السياسي يسرق ويشتري بالمال السحت الحرام أفخم السيارات ويسكن القصور ورصيده مليارات.

كذلك ينافسه الشيعي السياسي في ذات الجرم وفي نفس الوقت يمارسون على الفقير العراقي السني والشيعي عملية الإلهاء الطائفي والاستقطاب... فهذا السياسي الشيعي يضحك على المستضعفين بأكاذيب الثأر للحسين وضلع الزهراء.

وهذا السياسي السني يضحك على أبناء جلدته باسترداد المغيبين وجرف الصخر وكلاهما تسابقا إلى تقديم الولاء والطاعة ركضا إلى تقديم التعزية بمقتل رئيسي، الذي اتهم محمد جواد ظريف وزير خارجية إيران الأسبق صدام حسين وأمريكا بالتسبب بموته عبر اسقاط طائرته؟؟!!!

ينبغي أن يعلم العملاء من السياسيين أن التماهي مع المخطط الصفوي الطائفي أو مسايرته، لن يضمن لهم حتى مصالحهم الشخصية إلا مؤقتا، لأن المخطط الصفوي والأمريكي لن يسمح لهم إلا بأدوار مرحلية، ويتم ضربهم أو ركنهم جانبا حين تعبر المرحلة، فمن كان لهم عونا فإنما يجني على نفسه بعد أن يتخذوه أداة للجناية على أهله ووطنه.

نقول هذا في وقت تشير المعلومات بوجود مقدمات سياسية حدثت في العراق خلال الشهرين الماضيين ولا تزال تحدث أثارت في مجموعها هواجس إيران بشأن «استقرار الوضع الداخلي في العراق وتاليا إمكانية خروجه عن سيطرة إيران بسبب استقراره، وصل في بعض المحطات إلى إمكانية استقلال القرارات السياسية الإستراتيجية للعراق عن النفوذ الإيراني، في أول مرة منذ عام ٢٠٠٣.

الغدير والصدر

أنقل لكم هنا تحليل شخصي كتبه أحد المحللين لموضوع عيد الغدير. بإن أيران خطت الخطوة الأولى لاغتيال مقتدى.

وأن إيران وبالاتفاق مع إسرائيل لا تريد للعراق الاستقرار.. كُلفت إيران بأمر من إسرائيل بأن تكون هناك حرب طائفية في العراق مرافقة لاغتيال مقتدى والحجة في ذلك هو عيد الغدير... فأوعزت إيران إلى مقتدى بإثارة قضية عيد الغدير وهي تعلم بأن السنة لا يوافقون على هذا لأنهم بالأساس لا يؤمنون بهذه القضية وستصبح هذه القضية مثار جدل وإزعاج وإجبار وإرغام شيء على السنة وهم لا يعترفون به أساساً... عموماً بعد مهاترات وشد وجذب لعدة أيام وافق مجلس النهاب على مقترح مقتدى وجعلوا من يوم الغدير عيداً رسمياً ويوم عطلة وبذلك سلبوا متجاهلين شريحة واسعة ومهمه من مكونات الشعب العراقي إلا وهم السنة.

الذي أخشاه في قادم الأيام بأن يتم اغتيال مقتدى من قبل إيران واتهام السنة بهذا الاغتيال والحجة متوفرة وهي عدم موافقة السنة على عيد الغدير واتباع مقتدى لن يسكتوا على هذا فتحدث هنا الحرب الطائفية بعد اتهام السنة بمقتل مقتدى من قبل إيران مثلما قتلت إيران والده وإخوته واتهموا صدام وحزب البعث وهم منها براء... والله يستر من تاليها.

هذه الإستراتيجيّة عنصر أساسي في التحكّم بالمجتمعات، وهي تتمثل في تحويل انتباه الرّأي العام عن المشاكل الهامّة والتغييرات التي تقرّرها النّخب السياسية والاقتصاديّة، ويتمّ ذلك عبر وابل متواصل من الإلهاءات والمعلومات التافهة. إستراتيجيّة الإلهاء ضروريّة أيضا لمنع العامة من الاهتمام بالمعارف الضروريّة في ميادين مثل العلوم، الاقتصاد، علم النفس، بيولوجيا الأعصاب وعلم الحواسيب. حافظ على تشتّت اهتمامات العامة، بعيدا عن المشاكل الاجتماعية الحقيقية، واجعل هذه الاهتمامات موجهة نحو مواضيع ليست ذات أهمية حقيقيّة. اجعل الشعب منشغلا، منشغلا، منشغلا، دون أن يكون له أي وقت للتفكير، وحتى يعود للضيعة مع بقيّة الحيوانات.

مكانة المرأة العراقية

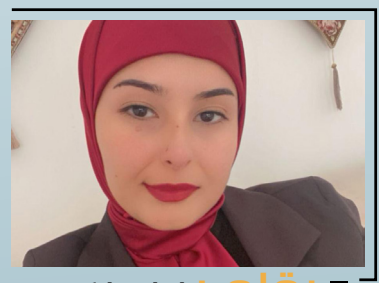

بقلم : زينب زكي
(كاتبة عراقية)

لطالما سمعنا على مدار قرون كلمة «ماجدة» أي؛ الماجدة العراقية، وترمز إلى المتناهية الشرف والمحمودة، هذه الكلمة ضجت في فترات حكم النظام السابق، حيث كانوا يصفون النساء بـ «الماجدات» لقب وصمت بها المرأة العراقية، لما كانت واجهة للنضال والحروب وكانت حامية لأسرتها في نفس الوقت، ولكن يبدو هناك خطة سياسية جديدة لجعل قيمة المرأة العراقية متدنية، وذلك من خلال إيهامها بالحرية الخاطئة لاستغلالها من قِبَل ذئاب المُديرين لمراكز الدعارة، حيث أصبحت المرأة العراقية الكائن الأضعف ويتم وصفها بأنها أداة جنس وتكاثر وتتعرض لانتهاكات ومعاناة كالعنف والتحرش والقتل والاستغلال.

المرأة العراقية لا يليق بها إلا أن تكون في المراكز العُليا في المجتمع، ولكن هناك من أعطى بعض الرجال حق التصرف الوحشي لاستغلال معاناتهن وتحويل العديد منهن إلى بنات ليل، وهناك من لاحول لهنّ ولا قوة، يلجئن إلى مَنْ يدعون بأنهم ذو نفوذ وسلطة لطلب المساعدة ويتم الوقع بهنّ في شِباك الصيد وذلك بعد إطلاق العبارات الرنانة بالمساعدة، وبعد فترة من الزمن يتم استغلال تلك النساء من خلال نقاط الضعف وابتزازهن، وبعض مراكز التجميل (الصالونات) لها الدور الأساسي في إسقاط المرأة العراقية بين أيدي تجار الجنس، وبحسب إفادة مدير إحدى المراكز في إحدى المحافظات العراقية، فتيات في الصالونات وظيفتهم إيهام بعض النساء بالحب لتقع ضحية ذلك الوهم، حيث يتم إخبارها (بأن شاب ما معجب بها ولديه الكثير من النقود ويقود سيارة فارهة... والعديد من المغريات) لإيقاعها بين أيدي تجار الجنس والزج بهنّ في النوادي الليلية وما يسمى بالمزارع في نهاية المطاف.

المرأة العراقية لم تكن بهذا الضعف والانحلال سابقاً، المرأة العراقية كانت درعاً من دروع الأحزاب، كانت تنخرط في الأعمال السياسية، وكانت رائدة في مجالات الطب والقانون والهندسة والتعليم وغيرها من المِهن التي ترفع من شأن المرأة، وفي الواقع هذه هي الحرية الحقيقية التي أعتدنا عليها، والعراقية كانت تثبت حضورها بشخصيتها القوية وبصوتها الجهوري بين القذائف والانفجارات، ولكن نرى المرأة العراقية اليوم أصبحت تُلقب نفسها بـ «البلوگر» و «ماكيرا» وغيرها من الألقاب لا تمت بمقام المرأة العراقية بصلة وتُنزل بها إلى الحضيض، لقد أوهموها بالحرية المُزيفة لينالون منها ومن شرفها تحت مسمى «الانفتاح والحرية». الحرية هي عندما نرى المرأة العراقية يتم تكريمها كطبيبة، ومحامية، ومهندسة ومعلمة، وغيرها ولم نعتاد رؤيتها بصحبة رجال الجنس تحت مسمى «بلوگر».

وحتى أن وصف «الإعلامية» تمّ تشويهها بالكامل، وأصبحنا نتردد في قول كلمة «الإعلامية» خوفاً من النظرة المشينة التي علقت في ذهن الناس تجاه تلك التسمية، حيث أن بعض النساء لا تمتلك شهادة في الصحافة والإعلام وذي شبهة وخلفيات مشبوهة تطلق على نفسها وصف «إعلامية»، فهم دخلاء على المهنة وهم خارج سرب الوسط الإعلامي دون علم أو دراية أو كفاءة، فهدفهم المصالح الفردية والغايات الذاتية.

أعتدنا على رؤية المرأة العراقية وهي تُمثل بلاد الرافدين من خلال مواجهتها للحروب وخوضها النضال والتحرر ولعبت دوراً مهماً في الانتفاضات، ومن أهم الرائدات العراقيات اللاتي نفتخر عند ذكر أسماءهم: (نازك الملائكة الرائدة في مجال الشعر، زها حديد المعمارية الرائدة في مجال الهندسة، ديانا السندي مهندسة عراقية في وكالة الفضاء الأمريكية، حفصة خان النقيب كردية وعملت من أجل شعبها، صبيحة الشيخ داوود القاضية في محكمة الأحداث آنذاك، إحسان الملائكة كاتبة وشاعرة وخريجة دار المعلمين في بغداد) وغيرهنّ الكثير من الرائدات اللواتي يتساوين مع الرجال في المرتبة وحيث تكون في المسؤولية، المرأة العراقية كالأسماء التي ذكرتهم يمكنهنّ كسر قواعد العادات والتقاليد وذلك من خلال الإصرار على تواجدها كامرأة قوية في صنع القرار ومساواتها مع الرجل، ولا بّد للنسوة من دعم الأخريات اللواتي يحاربنّ من أجل الحصول على حقوق المرأة العراقية ليتم تحقيق ذلك والخروج من قوقعة «أنتِ امرأة» إلى عالم تحقيق إنجازات كعراقية حرة وواعية ومثقفة مستقلة.

المخاطر العالية لموازنة التكهنات ومخالفة المبادئ الاقتصادية

بقلم : عمر الحلبوسي
(باحث اقتصادي)

لم يعد يخفى على أحد أن حكومة الإطار تعد الموازنات بشكل عبثي معتمدين على التكهنات التي بالأساس لا يوجد لها مثيل في النظريات الاقتصادية بل على العكس تخالف بها المبادئ الاقتصادية خصوصا وأن الموازنة الثلاثية التي ابتدعتها حكومة الإطار والتي أشرنا لها منذ لحظة الإعلان عنها من أنها ليست موازنة اقتصادية, بل هي موازنة سياسية بامتياز خالفت فيها القواعد الأربعة للمالية العامة لتحمل في طياتها مخاطر متعددة حذرنا منها كثيرا, فضلا عن أن السوداني كان قد وعد في برنامجه الحكومي أنه سوف يعظم من الإنفاق الاستثماري ويخفض الإنفاق التشغيلي ولكن ما حدث كان مغاير تماما مما جعل الموازنة تكرس الاقتصاد الريعي الأحادي المتطرف المعتمد على النفط والتمسك به رغم كل التحذيرات التي أطلقناها ثم تبعنا بها صندوق النقد الدولي من أن الاعتماد على النفط يعد انتحارا اقتصاديا في ظل صراعات جيوسياسية تعصف بالمنطقة واحتمالية انتهاء الحرب الروسية الأوكرانية في أية لحظة مما سيجعل أسعار النفط تنخفض وفي تلك الحالة ستعجز الحكومة عن دفع رواتب الموظفين وإفلاس الدولة بشكل رسمي.

ففي موازنة عام ٢٠٢٤ التي تحمل بين جنبيها ألغاما كثيرة والتي ستجهز على الاقتصاد العراقي خصوصا وأن موازنة ٢٠٢٣ هي من مهدت لهذه الحالة السيئة وموازنة العام الحالي ستقود إلى وضع اقتصادي صعب جدا في العام القادم, إذ سبق وإن حذرنا منذ عام ٢٠٢٢ من أن عام ٢٠٢٥ سيكون عام انهيار اقتصادي كبير أو ضيق اقتصادي عنيف جدا لأن العبث الذي يمارس من قبل الحكومات والذي يسير بالاقتصاد العراقي نحو الانهيار مع تفاقم الديون الداخلية والخارجية والفوائد المترتبة عليها, فضلا عن تضخيم الإنفاق مع انخفاض الواردات وتفاقم العجز في الموازنة وغياب التنوع الاقتصادي كل ذلك يؤشر لوضع غاية بالخطورة, وبعد الاطلاع على موازنة عام ٢٠٢٤ التي بنيت على التكهنات ومخالفة المبادئ الاقتصادي نؤشر جملة من المخاطر والتي سيكون لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد العراقي منها:

١. انخفاض الإيرادات بشكل خطير يرافقه ارتفاع كبير بالإنفاق وهو تضاد لا يجتمع إلا في موازنة الإطار، إذ أن الموازنة تبنى وفق الإيرادات لتجنب المخاطر إلا أن الإطار بنى الموازنة بشكل ابتداعي لا مثيل له بعلم الاقتصاد في وقت انخفضت إيرادات النفط العراقي لعام ٢٠٢٣ بنسبة (١٩٪) بالقياس مع عام ٢٠٢٢ لأسباب تحدثنا سابقا عنها.

٢. بناء الموازنة بشكل يخالف القواعد الأربعة للمالية العامة وهي (الوحدة، التوازن، العمومية، سنوية الموازنة) من خلال ابتداع موازنة ثلاثية لتحقيق غايات سياسية على حساب المخاطرة بالاقتصاد العراقي وقوت الشعب.

٣. تضخيم الإنفاق التشغيلي الذي بلغ (٧٤٪) من إجمالي الموازنة، بينما انخفض الإنفاق الاستثماري ليبلغ (٢٦٪) من إجمالي الموازنة التي كرست الاقتصاد الريعي وقضت على كل آمال النهوض بالقطاعات الإنتاجية.

٤. انخفاض الرصيد المدور من حساب وزارة المالية لعام ٢٠٢٢ بشكل خطير من (٢٣ تريليون دينار عراقي) إلى (١,٥٧١ تريليون دينار عراقي) لعام ٢٠٢٣ وهذا يؤشر لخطر كبير سوف يدفع الحكومة إلى الاقتراض الداخلي والخارجي لسد العجز الذي تحول من عجز مخطط إلى عجز حقيقي.

٥. وضع فقرة تكهنية غير منطقية ولا أساس اقتصادي لها وهي افتراض أن العراق سوف يجني (١٦ تريليون دينار) من ارتفاع أسعار النفط أكثر من (٨٣ دولار) وهو افتراض تكهني خطير غير اقتصادي لا يمكن بناء الموازنة عليه.

٦. بناء الموازنة على افتراض أن سعر برميل النفط (٧٠ دولار) وافتراض آخر ارتفاع أسعار النفط وهذا سعر غير تحوطي يشكل خطورة كبيرة سوف تظهر بشكل أكثر وضوحا العام القادم.

٧. بناء موازنة هي الأكبر بتاريخ العراق بلغت (٢١١ تريليون دينار) وبعجز (٦٤ تريليون دينار) وإنفاق تشغيلي يشكل (٧٤٪) من الموازنة وإنفاق استثماري يشكل (٢٦٪) من الموازنة، علما أنه عند مراجعة الموازنات السابقة نجد عند تنفيذ الموازنة يرتفع الإنفاق التشغيلي ليصل (٩٠٪) بينما الإنفاق الاستثماري ينخفض إلى (١٠٪) من إجمالي الموازنة.

٨. عجز مالي خطير جدا بلغ (٦٤ تريليون دينار) وهو عجز ليس بمخطط كما تدعي الحكومة ومستشاريها، بل هو عجز حقيقي خصوصا بعد انخفاض الرصيد المدور في حساب وزارة المالية.

٩. المبالغة في تضخيم الواردات الغير النفطية وافتراض بأنها ستكون بإجمالي (٢٧ تريليون دينار) على الرغم من أن الواردات الغير النفطية وأقصى ما وصلت له عام ٢٠٢٣ هو (١٠ تريليون دينار) وسط هدر وسرقة الواردات الغير النفطية قبل وأثناء دخوله في حسابات الدولة.

١٠. تفاقم مخاطر ارتفاع الدين الداخلي إجراء الإهمال المتعمد من قبل الحكومة وادعاء المستشارين بأن الدين الداخلي غير خطير وهو استغفال وخداع للشعب في الوقت نفسه ارتفع الدين الداخلي ليصل الى (٧٩ تريليون دينار) يضاف لذلك سوف تقوم الحكومة باقتراض داخلي جديد لسد العجز بالموازنة الحالية بقيمة (٣٣ تريليون دينار) ليصبح إجمالي الدين الداخلي (١١٢ تريليون دينار) بينما الدين الخارجي وصل لحدود (٢٩ تريليون دينار عراقي) يضاف له اقتراض جديد بقيمة (١٣ تريليون دينار) ليصبح إجمالي الدين الخارجي (٤٢ تريليون دينار), ليبلغ إجمالي الدين العراقي الخارجي والداخلي (١٥٤ تريليون دينار) وبافتراض أن عدد سكان العراق (٤٠ مليون نسمة) فإن نصيب كل الفرد من إجمالي الديون (٣,٨٥٠,٠٠٠ دينار عراقي)

١١. إعداد الموازنة بشكل يخالف قانون الإدارة المالية الذي نص على أن العجز في الموازنة يجب أن لا يتجاوز (٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي، بينما العجز في موازنة عام ٢٠٢٤ يبلغ أكثر من (٢٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي.

١٢. نقص حاد بالكتلة النقدية في القطاع المصرفي الحكومية والخاص، إذ أعلن البنك المركزي العراقي بنهاية العام الماضي أنه صدر (١٠٢ تريليون دينار) وأن حجم الكتلة النقدية في الجهاز المصرفي تبلغ (٩ تريليون دينار)، بينما حجم الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي تبلغ (٩٣ تريليون دينار) وهو ما يؤشر عدم ثقة المواطن العراقي بالمصارف العراقية العامة والخاصة.

١٣. استنزاف حاد لأرصدة المصارف الحكومية (الرافدين، الرشيد، العراقي للتجارة) من الاقتراض منهم دون أعادة هذه الأموال المقترضة وهو ما تسبب بانتكاسة كبيرة للمصرف العراقي للتجارة وانخفاض تصنيفه الائتماني الذي أصدرته وكالة فيتش، وسوف يأتي الانهيار على المصارف إذا بقينا على هذا الحال.

١٤. استخدام التمويل بالعجز من خلال إصدار السندات (إعمار، انجاز) والتي تباع للمصارف الخاصة والمواطنين مقابل فائدة تدفعها الدولة عند موعد سداد السند، وبالحساب البسيط فإن الدولة تستخدم أموال السندات بعمليات تشغيلية ليس منها مردود مالي وهو ما سيجعل الدولة عاجزة عن سداد اموال السندات وفوائدها بوقتها المحدد وقد وضعت نصب عينها أن تقوم بالتسديد من خلال استخدام اساليب ترقيعية بالغة المخاطر.

١٥. استنزاف احتياطي البنك المركزي العراقي من النقد الأجنبي والذي سينخفض بنسبة (١٢٪) خلال العام الحالي جراء التعدي عليه من قبل حكومة الإطار لسد العجز في الموازنة، ليصبح اجمالي احتياط البنك المركزي (١٠٠ مليار دولار)، ثم سيتبعه انخفاض أكبر العام القادم.

١٦. استنزاف واردات النفط العراقية من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية، والتي تبيع يوميا أكثر من (٢٥٠ مليون دولار) لتوفير النقد لدفع الرواتب وهذا الاستنزاف الخطير تعتاش عليه دول، فضلا عن أن فرق بين سعري الصرف الرسمي والموازي يتسبب بخسارة سنوية للخزينة العامة للدولة تبلغ أكثر من (٦ مليار دولار) تذهب لجيوب المصارف الاجنبية عرابي السوق الموازي.

١٧. استخدام مخطط بونزي لخلق حالة من الوهم المالي الذي سيؤدي إلى تفاقم المخاطر والتعجيل بانهيار الدولة ومؤسساتها جراء الشذوذ عن المبادئ الاقتصادية واستخدام اساليب غير قانونية وغير اقتصادية في التعامل مع المشكلات القائمة.

١٨. استنزاف الأموال بإنشاء مشاريع يشوبها الفساد وكان بالإمكان التخلي عنها الآن كونها لا ينتج عنها ايرادات إطلاقا والتوجه الى المشاريع الانتاجية لتنويع مصادر الايرادات للدولة، لكن الطموح السياسي وخلق انجازات وهمية هو من تسبب بهدر هذه الاموال لغرض احداث (الطشة السياسية) على حساب المخاطرة بالوضع المالي والاقتصادي للعراق.

١٩. الاستمرار بالتعطيل المتعمد للقطاعات الانتاجية الزراعة والصناعة وتجلى ذلك بالتخصيصات المتدنية لهاتين الوزارتين بالقياس مع الاوقاف الدينية التي تم زيادة التخصيصات المالية لها بشكل كبير تفوق اضعاف ما خصص للزراعة والصناعة مجتمعتين.

٢٠. سوء توزيع التخصيصات المالية بين المؤسسات مما يعطل عملية الاستثمار لهذه الاموال ويضعها في دائرة الالتهام من قبل حيتان الفساد التي تنهش بالعراق، وقد تجلى ذلك في عدد من الفقرات المبهمة في الموازنة.

إن موازنة عام ٢٠٢٤ بشكلها الحالي هي رصاصة الاعدام في رأس الاقتصاد العراقي الذي يدفع بشكل متسارع نحو الانهيار الكبير في ظل سوء التخطيط وتغليب المصالح السياسية والفردية على مصلحة الوطن والشعب، وبالتالي فإننا مقبلون على عام قادم سيكون الأشد صعوبة على العراق وشعبه مع الوضع الحالي المتردي وتخيل لو أن اسعار النفط قد انخفضت كيف سيكون الوضع معها مع اشتداد الصراعات الكبيرة المنطقة فضلا عن ساحة الحرب المستعرة بالعراق والتي كلها تلقي بظلالها على الوضع المالي والاقتصادي للعراق.

دور التعليم في تنمية مهارات الموارد البشرية

بقلم. د. أحمد الفهداوي
(باحث بالاقتصاد)

التعليم يلعب دوراً حيوياً في تطوير مهارات الموارد البشرية، حيث يعتبر العنصر الأساسي لتحقيق التقدم والازدهار في المجتمعات من خلال توفير الفرص التعليمية المناسبة ويمكن للأفراد تعلم المهارات اللازمة لتحقيق أهدافهم وتطوير قدراتهم الشخصية والمهنية، ويساهم التعليم في تعزيز الابتكار والإبداع، ويمكنه رفع مستوى الإنتاجية والجودة في سوق العمل، مما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات. لذا، يجب توجيه الاهتمام والاستثمار في قطاع التعليم لضمان تنمية وتطوير الموارد البشرية بشكل فعال ومستدام.

ويلعب التعليم دورًا هامًا في تنمية مهارات الموارد البشرية على عدة مستويات أبرزها تنمية المعرفة والمهارات الأساسية اللازمة للوظائف المختلفة مثل القراءة والكتابة والرياضيات والعلوم والتكنولوجيا.

كما يُساعدهم على تطوير مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات والتواصل الفعال وتعزيز المهارات الفنية والمهنية من خلال برامج تدريبية وتأهيلية تُساعد الموارد البشرية على اكتساب المهارات الفنية والمهنية اللازمة للعمل في مجالات محددة.

كما يساهم التعليم في تنمية المهارات الشخصية والإدارية مثل القيادة والعمل الجماعي وإدارة الوقت كما يُعزز مهاراتهم في التواصل والتفاوض وحل النزاعات والتحفيز التعلم المستمر يُشجع التعليم الموارد البشرية على التعلم المستمر وتطوير مهاراتهم طوال حياتهم المهنية وذلك من خلال البرامج التدريبية والدورات القصيرة وبرامج التعليم العالي التي تساعد على تعزيز مهارات الابتكار والإبداع لدى الموارد البشرية وذلك من خلال بيئة تعليمية تُشجع على التفكير النقدي وحل المشكلات بطرق إبداعية تحسين الإنتاجية والأداء.

إن التعليم هو الاساس في خلق نهضة المجتمعات وبناء الأوطان من خلال بناء اجيال من المتعلمين في اختصاصات متنوعة تسهم في خلق حالة التكامل وبالتالي مواصلة تطوير المجتمع والارتقاء به بما يسهم في منافسة الدول المتقدمة، لذا على الدولة الاهتمام بالتعليم وتطوير الأجيال من أجل خلق موارد بشرية متعددة المواهب والمهارات والذي سيعود بالتعالي بالنفع على البلد كاملاً.

تمرير عطلة يوم الغدير دوفع طائفية وأهداف سياسية

قال مراقبون للشأن العراقي إن عطلة يوم الغدير تم تمريرها على جميع العراقيين لأهداف طائفية تضمن بقاء أحزاب السلطة المحاصصاتية في مناصبهم، وتسعى لتقسيم المجتمع العراقي وإثارة الخلاف والكراهية بين أبناء الشعب الواحد.

وأكد المراقبون على أن قوى الإطار التنسيقي وميليشياتها تستولي وتسيطر على البرلمان وصوتت على قانون العطل الرسمية والذي تضمن إضافة قانون عطلة الغدير، حيث رفعت رئاسة مجلس النواب الجلسة بعد مشادة كلامية إثر اعتراض النواب المسيحيين على عدم إضافة عطلة يوم السيد المسيح كعطلة رسمية.

ويرى قانونيون أن قانون جعل عطلة عيد الغدير التي توافق ١٨/ من ذي الحجة مخالف للدستور الحالي حيث إنه يحرض على الطائفية والمقصد منه نزعة طائفية تمس مقدسات مكونات أخرى في المجتمع العراقي، فضلا عن أنه مستلا من تاريخ ملتبس وعلى شكل سردية.

كما أن المحرض على هذا القانون بطريقة مباشرة وغير مباشرة هو مقتدى الصدر زعيم ميليشيا جيش المهدي التي سبق وان أججت الطائفية بين أبناء الشعب الواحد، واليوم تمارس الأسلوب نفسه بإثارة هذه النعرات الطائفية لا سيما بعد أن طرح مشروعه الجديد تحت مسمى (التيار الوطني الشيعي).

وأصبحت قناعة لدى غالبية العراقيين بأن ألاعيب اعتزال العمل السياسي التي يخادع بها مقتدى الصدر ما هي ألا مناورات مقصودة، أو مفروضة عليه وعلى غيره وفق ما تقتضيه مسارات المحاصصة بين الشركاء، وحين يريد العودة مرة أخرى إلى مضمار العملية السياسية فإنه بحاجة إلى مشهد طائفي يحشد من خلاله رأيًا وعاطفة عند الجمهور تجعله يصدق كذبة الانسحاب وفي الوقت نفسه يتبنى مبررات العودة.

ولا يخفى على أحد خداع الصدر للشعب العراقي في كل ثورة تثور ضد الشعب النظام المحاصصي في العراق فهو يتبناها ويتصدر ويدخل بينهم ومن ثم يفاوض عنهم ويتنازل عن حقوقهم المطالبين بها. وأيضا الكثير يعلم أن دور الصدر في العملية السياسية هو تمثيل المعارضة التي يلجأ إليها السياسيين حتى لا تنشأ معارضة حقيقية تناهض العملية السياسية.

الميثاق الوطني العراقي يرفض جعل يوم الغدير عطلة رسمية تفرض على جميع العراقيين؛ كونها خاصة بطائفة معينة وتثير النعرات الطائفية، وفيما يأتي نص البيان:

بيان رقم (١٥١)
البرلمان يرضخ لتهديدات مقتدى الصدر ويقر عطلة (الغدير) لإثارة الطائفية المقيتة

صوت البرلمان الحالي في جلسته الـ (٢٦) بتاريخ (٢٠٢٤/٥/٢٢) على جعل يوم الغدير عطلة رسمية في العراق؛ بعد طلب من مقتدى الصدر حمل في طياته تهديدًا ووعيدًا يؤججان الطائفية المقيتة في المجتمع العراقي، ويحفزان أتباعه طائفيا للتهيئة للمشاركة في الانتخابات القادمة بعد فشله المستمر أمام خصومه السياسيين؛ وهو ما يثبت أن العملية السياسية الحالية في العراق تسير وفق نظام ثيوقراطي فاشي وليس مدنيًا كما تدعي أمريكا وأحزاب السلطة، وهو مبني على المحاصصة الطائفية التي قسم بول بريمر نسب مكوناتها وفق مقاسات وأهداف المحتل الأمريكي وبما يخدم بالنتيجة مصالح المحتل الإيراني.

وتأتي خطورة تعميم فرض يوم الغدير عطلة رسمية من كونه مناسبة لطائفة دون أخرى والخلاف عليها يؤدي إلى تكفير مذهب لمذهب آخر مما يؤدي إلى نزاع له مآلات خطيرة تمزق المجتمع وتخلق العداء العميق بين مواطنيه.

إن الميثاق الوطني العراقي يرفض تخصيص المناسبات المذهبية الدينية إلى عطل رسمية تُفرض على العراقيين وفي مقدمتها يوم الغدير المثير للنعرات الطائفية، ويؤكد أن دعوات مقتدى الصدر والإطار التنسيقي في فرض هذه المناسبة عطلة على العراقيين؛ يهدف إلى إشغال الشعب العراقي عن فشلهم السياسي وتوفير الحياة الكريمة للشعب العراقي وإثارة الطائفية؛ ولذلك دفع مقتدى الصدر بميليشياته والحركات المهداوية إلى اقتحام المساجد بحجة رفع رايات الغدير؛ لذلك ندعو أبناء الشعب العراقي وفي مقدمتهم أبناء المكون الشيعي؛ إلى نبذ هذه الدعوات والوقوف بوجهها ورفض إعادة الطائفية النتنة إلى العراق.

ويحمل الميثاق الوطني حكومة السوداني والأجهزة العسكرية والأمنية الحكومية من مسؤولية التداعيات الخطيرة لهذا الأمر، وحماية العراقيين والمساجد وبخلاف ذلك فإنهم مشاركون بجريمة التطهير الطائفي جريمة بعث الطائفية بأبعادها الاستئصالية من جديد. ويؤكد الميثاق على: أن دعوات الفتنة هذه قد أشعلت أيضًا الإعلام والشعب والعالم عن مأساة غزة وجرائم الكيان الصهيوني؛ وقدمت خدمة مجانية لإسرائيل فضلًا كونها تصب في صالح مخططات الاحتلال الأمريكي الرامية إلى تقسيم العراق.

ويؤكد الميثاق أيضًا على وجوب إقامة دعاوى قضائية ضد أصحاب الدعوات الطائفية وضد قانون العطل الرسمية، وإلزام أدعياء ممثلي المكونات السياسية والمستقلين في العملية السياسية الحالية بإقامة هذه الدعاوى إن كانوا صادقين؛ كما ندعو منظمة المؤتمر الإسلامي إلى أن يكون لها دور في إخماد هذه الفتنة الجديدة في العراق، لأن نيرانها التي يراد إشعالها -لا قدر الله ذلك- لن تتوقف عند حدود العراق.

اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي
٢٠٢٤/٥/٢٥م

هيئة علماء المسلمين في العراق إحدى القوى المؤسسة للميثاق الوطني العراقي تصدر بيانًا بشأن تصويت مجلس النواب الحالي على مشروع (قانون العطلات الرسمية)، وفيما يأتي نص البيان:

بيان رقم (١٥٤٨)
المتعلق بتصويت مجلس النوّاب الحالي على مشروع (قانون العطلات الرسمية)

الحمد لله، والصّلاة والسّلام على رسول الله محمد بن عبد الله، وعلى آله وأصحابه ومن والاه، وبعد:

فقد صوّت مجلس النوّاب الحالي في جلسته رقم (٢٦) بتأريخ: (٢٠٢٤/٥/٢٢م) على عدد من القوانين المثيرة للجدل، من بينها (قانون العطلات الرسمية) الذي طغت عليه سمة الطائفية السياسية أيّما طغيان، حيث أُدرجت فيه فقرة تنص على إقرار ما يسمى (يوم الغدير) عطلة رسمية؛ رضوخًا لرغبات (مقتدى الصدر) الذي ترك أتباعه طوال الأيام الماضية يطلقون التهديدات بتحويل العراق إلى «بحيرات من الدم» في حال لم يتم إدراج هذا اليوم في ضمن عطلات البلاد الرسمية.

وقد جاء التصويت على هذا القانون على الرغم من غياب (١٦٢) عضوًا من أعضاء المجلس، الذي يعاني من عدم القدرة على اختيار رئيس له منذ أكثر من سبعة أشهر، وتُدار جلساته بالإنابة، ويرزح تحت وطأة الصراعات والخلافات العميقة التي أنتجت فوضى عارمة في الجلسة قبل الأخيرة حينما تطور الشجار بين عدد من النوّاب إلى الضرب المدمي، وتبادل الشتائم، والكلمات البذيئة؛ الأمر الذي يدعو مجددًا إلى التساؤل عن مدى أهلية سلطة تشريعية لا تقوى على ترميم نفسها وتحسين صورتها المشوّهة؛ في إقرار القوانين التي تلامس حياة العراقيين وعقائدهم وثقافاتهم.

إن من المفارقات المتعلقة بالتصويت على قانون ينص في إحدى فقراته على جعل (يوم الغدير) عطلة رسمية في العراق؛ أن مجلس النوّاب ذكر السبب الموجب لتشريعه وقال إنه: «إبراز المناسبات المرتبطة بحياة ومشاعر العراقيين»! في حين كانت أصوات العراقيين ونخبهم في الأيام الماضية مناهضة تمامًا لكل فعل أو قرار طائفي يوغل في تفريق وحدتهم، ويشوّه ثقافاتهم، ويزوّر تأريخهم، فضلاً عن أن ينال من ثوابتهم ورموز أمتهم، على غرار ما حصل في حملة التهجّم على الصحابة -رضي الله عنهم- التي قادتها جهات وميليشيات وأحزاب سياسية طائفية وتصدّر فيها نوّاب متطرفون لا ينفك خطابهم عن بث الكراهية وتأجيج الشقاق؛ مما يؤكد استمرار الطبقة السياسية باللعب على الوتر الطائفي لإشغال الشعب عن المطالبة بحقوقه المعدومة في العيش الحر الكريم وتوفير حاجياته الضرورية.

ويصادق على المنحى الطائفي في إقرار القانون ما صرّح به من عيّنته أحزاب وميليشيات (الإطار التنسيقي) ليكون رئيسًا للمجلس بالإنابة؛ حينما زعم عقب جلسة التصويت: «إن ليوم الغدير رمزية لدى غالبية العراقيين»؛ في خطاب خدّاع ممزوج بأكاذيب يُراد لها أن تكون رائجة ومتفشية في وسائل الإعلام والأوساط السياسية بهدف مصادمة الواقع والعمل على طمس الحقيقة المتعلقة بتركيبة المجتمع العراقي، تحت مصطلحات (الأقليّة والأكثريّة) الفضفاضة، التي يتعاطى بها القائمون على النظام السياسي وهم يغفلون عن أن تبني الطائفية السياسية يتناقض مع مزاعم الأغلبية.

إن في إقرار هذا النوع من القوانين في الوقت الذي يركض النوّاب والسياسيون -ومنهم ثلة ممن يوصفون بـ(السياسيين السُّنّة)- وقادة الأحزاب والميليشيات صوب طهران ملتحقين برئيس حكومة الاحتلال التاسعة للتعزية بمصرع الرئيس الإيراني؛ سلوكًا يعبّر عن ولاء مطلق للمشروع الإيراني الطائفي، ويتخلفون عن حضور جلسة التصويت على إقرار عطلة الغدير؛ مراعاة لمصالحهم، فمشكلتهم الرئيسة هي منصب رئيس مجلس النواب، الذي يتبارون من أجله فيما بينهم، ويتنافسون في سبيله لنيل القرب والحظوة من الراعي الإيراني.

وما زال من يوصفون بـ(السياسيين السُّنّة) يرفضون تعلّم الدرس رغم كمِّ الضربات التي يتلقونها، ومطبات الفشل التي يهوون بسببها؛ وقد باؤوا بكوارث جمّة تتزايد أطواقها يومًا بعد آخر نتيجة إسهامهم في الاعتراف بالنظام السياسي القائم على المحاصصة الطائفية، ومنحه شهادة الزور التي ستلازمهم طوال بقائهم في حظيرة العملية السياسية، بعدما تلاشت حججهم جميعها التي اتكؤوا عليها لتبرير مشاركتهم، وأمست شعاراتهم في: (حماية المكون) و(استرداد الحقوق) و(التأثير في القرار)؛ سرابًا لا يصدق عليه وصف التصوّر ولا يمت إلى الحقيقة بصلة، ولا يقوى على الوقوف بوجه قرار طائفي كهذا القرار.

وها هو التأريخ يسجل ويكتب صفحاته التي سوّدها هؤلاء الطائفيون ومن عاونهم، وإنّ دوام الحال من المحال ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾، ويوم ينفد صبر الشعب العراقي ويقول كلمته ويطرد كل طائفي وفاسد؛ ستظهر المعادن الصادقة في بناء البلد، وتوحيده، والعمل لمصلحة أبنائه كلهم.

الأمانة العامة
١٥ /ذو القعدة/ ١٤٤٥هـ
٢٣/ ٥/ ٢٠٢٤م

المركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب يؤكد على أن حكومات بغداد المتعاقبة لم تتخذ أي خطوات للكشف عن مصير المغيبين، على الرغم من مرور أكثر من (٨) أعوام على إعلان الحكومة انتهاء العمليات العسكرية في عدد من مدن ومحافظات البلاد

تصريح صحفي

الحكومة العراقية مطالبة بالكشف عن مصير مغيبي الصقلاوية والمدن العراقية الأخرى

في الذكرى الثامنة لجريمة الإخفاء القسري بحق (٧٠٠) مدني من أهالي مدينة الصقلاوية عام ٢٠١٦م خلال نزوحهم من المنطقة؛ حيث تم اعتقالهم من قبل قوة أمنية مشتركة ونقلهم بسيارات كبيرة إلى مكان مجهول، وعلى الرغم من مرور أكثر من ٨ أعوام على انتهاء الحرب وإعلان الحكومة القضاء على تنظيم داعش؛ إلا أن ملف المغيبين والمخطوفين لاسيما في محافظات نينوى والأنبار وصلاح الدين وديالى لم يحسم لحد الآن، ولم تتخذ الحكومات أي خطوات جدية للكشف عن مصيرهم وبيان حالهم.

ومن هنا يطالب المركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان بإجراء تحقيقات مستقلة وفعالة وفقا للقانون الدولي لتحديد مصير الآلاف من المغيبين والمخفين قسًرا، وتحديد الجهات التي تعتقلهم وأماكن احتجازهم؛ إذ لا يعلم ذووهم عنهم شيئًا منذ سنوات. وكما هو معلوم فإن في العراق يوجد أحد أكبر الأعداد من الأشخاص المفقودين بالعالم؛ إذ تقدّر اللجنة الدولية للمفقودين، أن العدد يصل إلى مليون و ٢٥٠ ألف شخص منذ عام ٢٠١٦م وإلى عام ٢٠٢٠م.

المركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب
٢٠٢٤/٦/٤م